الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

التقرير السنوي

2020

1441-1442هـ

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

حفظه الله

صاحب السمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله

تم إعداد هذا التقرير تحقيقاً للمادة رقم 29 من نظام مجلس الوزراء:

على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يوماً من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات، مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات، وما تراه من مقترحات لتحسين سير العمل فيها.

المحتويات

1

كلمة المحافظ 12

2

نبذة عن الهيئة 16

- نشأة الهيئة
- الرؤية والأهداف الاستراتيجية
- المهام الأساسية للهيئة
- مجلس إدارة الهيئة
- الهيكل التنظيمي للهيئة

3

الوضع الراهن للتجارة الخارجية للمملكة 28

4

إنجازات ومشاريع الهيئة 54

- العلاقات الدولية والملحقيات التجارية
- المعالجات التجارية
- المنظمات والاتفاقيات الدولية
- مجموعة عمل التجارة والاستثمار في إطار رئاسة المملكة لمجموعة العشرين
- إدارة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية
- جهود الهيئة في التعامل مع آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

5

التحديات ومقترحات التطوير 86

كلمة المحافظ

معالي الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي

كلمــة محافـظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية

معالي الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي

بحمد من الله تعالـــى وتوفيقه، شَهِدَ العام 2020 م دعماً كبيراً للتجارة الخارجية بالمملكة من القيادة الرشيـدة - يحفظها الله - ومن خلال رؤيتها الاستراتيجية، وتعتبر موافقة القيادة الرشيدة على إنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية داعماً لتعظيم مكاسب المملكة التجارية الدولية، وتنمية العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين، وترسيخ مكانتها التجارية والاستثمارية كمركز إقليمي وعالمي، وتعزيز تواجدها في المنظمات والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التجارية، وتعزيز اقتصادها الوطني.

ومنذ إطلاقها؛ عملت الهيئة على تمكين القطاع الخاص من المشاركة الفاعلة في التجارة الخارجية، وتفعيل منظومة المفاوضات التجارية في المعاهدات والاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية المختلفة، ومنها اتفاقيات التجارة الحرة، والدفاع عن مصالحها في قضايا التجارة الدولية، كما عملت الملحقيات التجارية في الخارج جاهدةً لتمكين وتعزيز العلاقات التجارية مع الدول وحل التحديات التي تواجه ذلك.

وبفضل الله، تعاملت الهيئة في هذا العام مع تحدي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) باحترافية عالية؛ من حيث حل العوائق التي تواجه الصادرات السعودية، والقطاع الخاص، كما عملت على عدة مبادرات ومشروعات مهمة، منها مشروع الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية بالتنسيق والموائمة مع القطاعين الحكومي والخاص، والتي تتضمن دراسة شاملة للوضع الراهن، وتحديد الأهداف الاستراتيجية وأولويات التجارة الخارجية، وإعداد مشروع النظام السعودي للمعالجات التجارية في التجارة الدولية، والذي يهدف إلى حماية الصناعة في المملكة من الضرر الناتج عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية، ودراسة كافة الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية التي تعد المملكة طرفاً فيها أو المستهدف إبرامها وإعداد الخطط التنفيذية لتعظيم الاستفادة منها على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، وعقد العديد من الحملات التوعوية الموجّهة للقطاعين الحكومي والخاص للتوعية بهذا الشأن.

كما ساهمت الهيئة من خلال قيادتها لمجموعة عمل التجارة والاستثمار في إطار مجموعة العشرين وبعضوية الجهات المعنية في نجاح المملكة في محور التجارة والاستثمار بمجموعة العشرين من خلال صدور البيان الوزاري الختامي واعتماده لكافة أولويات ومخرجات المملكة في ظل ما يواجهة العالم من تحديات مختلفة في التجارة الدولية.

كلُّ ذلك ما كان ليتحقَّق لولا توفيق المولى -عزَّ وجلَّ-، ثم الدعم اللامحدود من مقام سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وسيدي ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-، كما أتقدم بجزيل الشكر لمعالي وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة د.ماجد بن عبد الله القصبي وأعضاء مجلس الإدارة الموقرين،وشركاؤنا من القطاعين الحكومي والخاص ممثلاً بمجلس الغرف السعودية ومجالس الاعمال المشتركة، وكافة منسوبي الهيئة على عملهم المستمر في سبيل تحقيق مزيد من الإنجازات بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.

وأضع بين أيديكم التقرير السنوي للهيئة العامة للتجارة الخارجية الذي يلخِّص أبرز الإنجازات خلال العام (1441 - 1442هـ / 2020م) والتي تحقَّقت بفضل الله تعالى، ثم بجهود زملائي في الهيئة بمختلف إداراتهم وأعمالهم؛ تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، ونعدكم بمواصلة العمل على تعظيم مكاسب المملكة في التجارة الخارجية وحماية صناعاتها ومنتجاتها الوطنية من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية، وتعزيز تنافسيتها وتمكين نفاذها للأسواق الخارجية، وتحقيق مزيدٍ من الإنجازات لتحقيق رؤية المملكة 2030، راجين المولى عز وجل أن يوفقنا ويسدد خطانا لما فيه خير البلاد والعباد.

نبذة عن الهيئة

- نشأة الهيئة
- الرؤية والأهداف الاستراتيجية
- المهام الأساسية للهيئة
- مجلس إدارة الهيئة
- الهيكل التنظيمي للهيئة

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

نشأة الهيئة

الأوامر الملكية والأوامر السامية وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في شأن إنشاء الهيئة

1440/04/25هـ

صدر قرار مجلس الوزراء رقم (211) القاضي بإنشاء الهيئة العامة للتجارة الخارجية على النحو الوارد بالقرار، والمتضمن على عدد (10) بنود ومنها ما يلي:

1. تُنشأ هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تسمى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية)، تتمتع بالاستقلال المالي والإداري.

2. ينقل إلى الهيئة المشار إليها في البند (أولاً) من هذا القرار ما يلي:

- جميع المهمات والأعمال والصلاحيات الموكلة إلى وكالة التجارة الخارجية في وزارة التجارة والاستثمار، وما يتصل بها، وكذلك الإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج.

- جميع المهمات والأعمال المتعلقة بالسياسة والاستراتيجية الخارجية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار، وتمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية والمحافل الدولية الأخرى، وما يتصل بالعلاقة التجارية الدولية والمفاوضات وتسوية المنازعات المتعلقة بها، وكذلك المعالجات التجارية التي تشمل مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الحمائية الوقائية.

1440/07/16هـ

صدر الأمر الملكي رقم (أ/265) القاضي بتعيين الأستاذ/ عبد الرحمن بن أحمد الحربي محافظاً للهيئة العامة للتجارة الخارجية بالمرتبة الممتازة.

1441/11/23هـ

صدر الأمر السامي رقم (741) المتضمن الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للتجارة الخارجية.

الرؤية والأهداف الاستراتيجية

الرؤية

أن تحتل المملكة المركز الرابع عالمياً في فائض الميزان التجاري للسلع وتكون المركز الرائد والقيادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للخدمات والتجارة الرقمية من خلال السياسات التجارية والمنظومة التجارية المبنية على المزايا و تعزيز القدرة التنافسية للمملكة.

الأهداف الاستراتيجية

1- فتح الأسواق للتجارة

توسيع نطاق وصول السلع والخدمات السعودية إلى الأسواق الخارجية؛ عبر تعميق العلاقات مع الشركاء التجاريين الحاليين، والانفتاح على أسواق جديدة؛ عبر الحدّ من معوقات التجارة من خلال تشكيل اتفاقيات تجارية جديدة وإقامة علاقات قوية بين الحكومات.

2- تمكين القطاعات المحلية من خلال السياسات التجارية

دعم نمو القطاعات الاستراتيجية لتطوير ميزة تنافسية مستدامة بالاستفادة الفعّالة من السياسات والآليات التجارية.

3- تعزيز التجارة الرقمية بما في ذلك التجارة الالكترونية

بناء إطار عمل مؤاتي للتجارة الرقمية يضع الأساس لنمو التجارة الرقمية عبر الحدود.

4- تعزيز القدرات التمكينية التجارية

تطوير القدرات في منظومة التجارة الخارجية (القطاعين الحكومي والخاص) بما يشمل آليات دعم التجارة من التمويل إلى الترويج، والاستفادة من مكانة المملكة في المنتديات العالمية (دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية) وتمثيل صوت المُصنّع والمُستورد السعودي.

المهام الرئيسية للهيئة

جميع المهمات والأعمال المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بالتجارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

المهمات والأعمال المتعلقة بالمفاوضات التجارية الدولية وتسوية المنازعات المتعلقة بها والإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي

تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية والمحافل الدولية الأخرى ذات الصلة

المعالجات التجارية التي تشمل مكافحة الإغراق والدعم والتدابير الحمائية الوقائية

تمكين صادرات المملكة من النفاذ إلى الأسواق الخارجية والعمل على فتح أسواق جديدة

إدارة علاقات المملكة الدولية في مجال التجارة الخارجية

الإشراف على الملحقيات التجارية في الخارج

الإشراف على مجالس الأعمال السعودية الأجنبية

المساهمة في توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالتزامات المملكة في التجارة الخارجية وما يطرأ عليها

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade

مجلس إدارة الهيئة

معالي الدكتور/ ماجد بن عبدالله القصبي
وزير التجارة رئيس مجلس الإدارة

معالي الاستاذ/ عبدالرحمن بن أحمد الحربي
محافظ الهيئة العامة للتجارة الخارجية
(عضو)

معالي المهندس/ أسامة بن عبدالعزيز الزامل
نائب وزير الصناعة والثروة والمعدنية
(ممثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية)

سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن متعب الرشيد
مساعد وزير المالية
للشؤون الدولية والسياسات المالية الكلية
(ممثل وزارة المالية)

سعادة الدكتور/ عبدالرحمن بن مؤيد القرطاس
وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط
لميزان المدفوعات
(ممثل وزارة الاقتصاد والتخطيط)

سعادة المهندس/ عمر بن محمد السحيباني
وكيل وزارة التجارة لحماية المستهلك
(ممثل وزارة التجارة)

سعادة الدكتور/ عايض بن هادي العتيبي
وكيل وزارة الاستثمار لتطوير البيئة الاستثمارية
(ممثل وزارة الاستثمار)

سعادة الدكتور/ سامي بن سعد الصقر
نائب الرئيس التنفيذي
للهيئة العامة لغذاء والدواء لقطاع العمليات
(ممثل الهيئة العامة للغذاء والدواء)

سعادة الدكتور/ بدر بن صالح الصقري
مساعد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني
للسياسات الإقتصادية والنقل الجوي
(ممثل وزارة النقل)

سعادة الدكتور/ نايف بن عبيد العتيبي
مستشار سمو وزير الطاقة
لشؤون التجارة الخارجية
(ممثل وزارة الطاقة)

سعادة الدكتور/ سعد بن عبدالله خليل
المستشار الإقتصادي
في وزارة البيئة والمياه والزراعة
(ممثل وزارة البيئة والمياه والزراعة)

سعادة السفير الدكتور/ أحمد بن سليمان العقيل
مستشار وكيل وزارة الخارجية
للشؤون السياسية
(ممثل وزارة الخارجية)

سعادة الأستاذ/ فيصل بن سعد البداح
أمين عام هيئة تنمية الصادرات السعودية
(ممثل هيئة تنمية الصادرات السعودية)

سعادة الاستاذ/ عبدالعزيز بن راشد الرومي
مدير عام الإدارة العامة للتعاون الدولي
(ممثل الهيئة العامة للجمارك)

سعادة الأستاذ /يوسف بن عبدالله البنيان
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لشركة سابك
(عضو مستقل)

سعادة الأستاذ/ عبدالكريم بن ابراهيم النافع

(عضو مستقل)

سعادة الأستاذ/ فريد بن سعيد العسلي
مستشار وخبير في السياسات الدولية
(عضو مستقل)

سعادة الأستاذ/عبدالله بن صالح الحقباني
الأمين العام للجنة مصنعي البتروكيماويات
في مجلس الغرف السعودية
(عضو مستقل)

قرارات مجلس إدارة الهيئة خلال عام 2020م

قام مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية في العام 2020م بعقد ثلاث اجتماعات للمجلس؛ تضمنت إصدار عدد من القرارات تهدف لتمكين الهيئة من أداء مهامها وتحقيق التطلعات، ومن أبرز قرارات المجلس الآتي:

الموافقة على الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية والرفع بها لاستكمال الإجراءات النظامية بهذا الشأن.

إقرار مشروع الميزانية المالية التقديرية لعام 2021م والرفع بها لوزارة المالية.

الموافقة على تأسيس لجنة المراجعة لمجلس الإدارة.

إقرار سلم الرواتب وجدول المنافع المرحلي وإقرار لائحة مرحلية لبدلات الايفاد للخارج.

الموافقة على تأسيس لجنة المكافآت والترشيحات لمجلس الإدارة.

الموافقة على المواقف التفاوضية للمملكة لاتفاقيات التجارة الحرة وأولويات التفاوض مع الدول والتكتلات الاقتصادية.

الموافقة على التشكيل الجديد لأعضاء الفريق التفاوضي السعودي، والفِرق الفنية المنبثقة منه وفق حوكمة الأعمال المعتمدة.

الهيكل التنظيمي

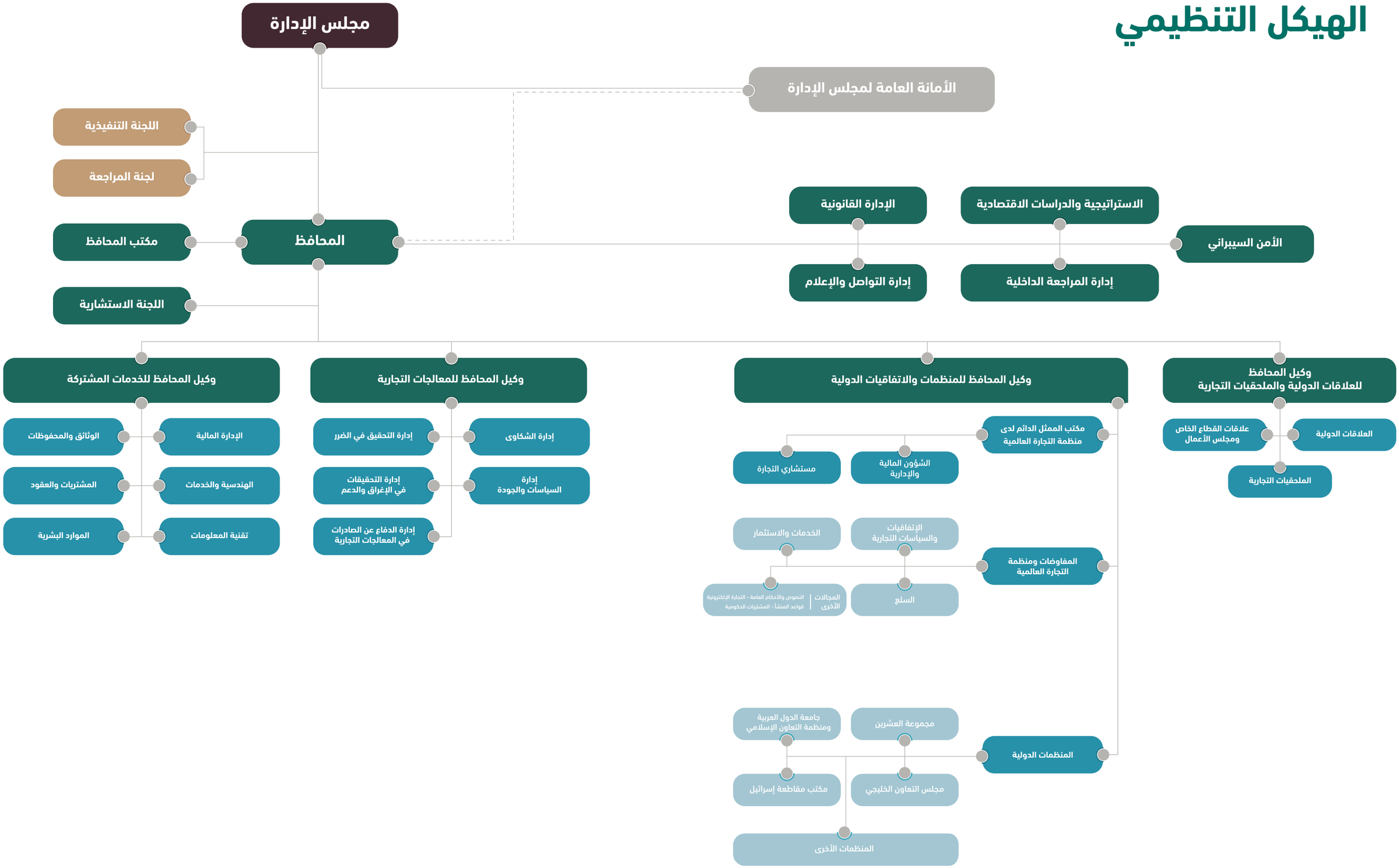

نبذة عن الهيئة | الهيكل التنظيمي

3

الوضع الراهن للتجارة الخارجية للمملكة

الصادرات والواردات وحجم التجارة والميزان التجاري للمملكة (مليون ريال)

السنة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
2010	941,785	400,736	1,342,521	541,050
2011	1,367,620	493,449	1,861,069	874,171
2012	1,456,502	583,473	2,039,975	873,029
2013	1,409,523	630,582	2,040,106	778,941
2014	1,284,122	651,876	1,935,997	632,246
2015	763,313	655,033	1,418,346	108,280
2016	688,423	525,636	1,214,059	162,787
2017	831,881	504,447	1,336,328	327,435
2018	1,103,900	513,993	1,617,893	589,908
2019	981.012	574,361	1,555,374	406,651

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء

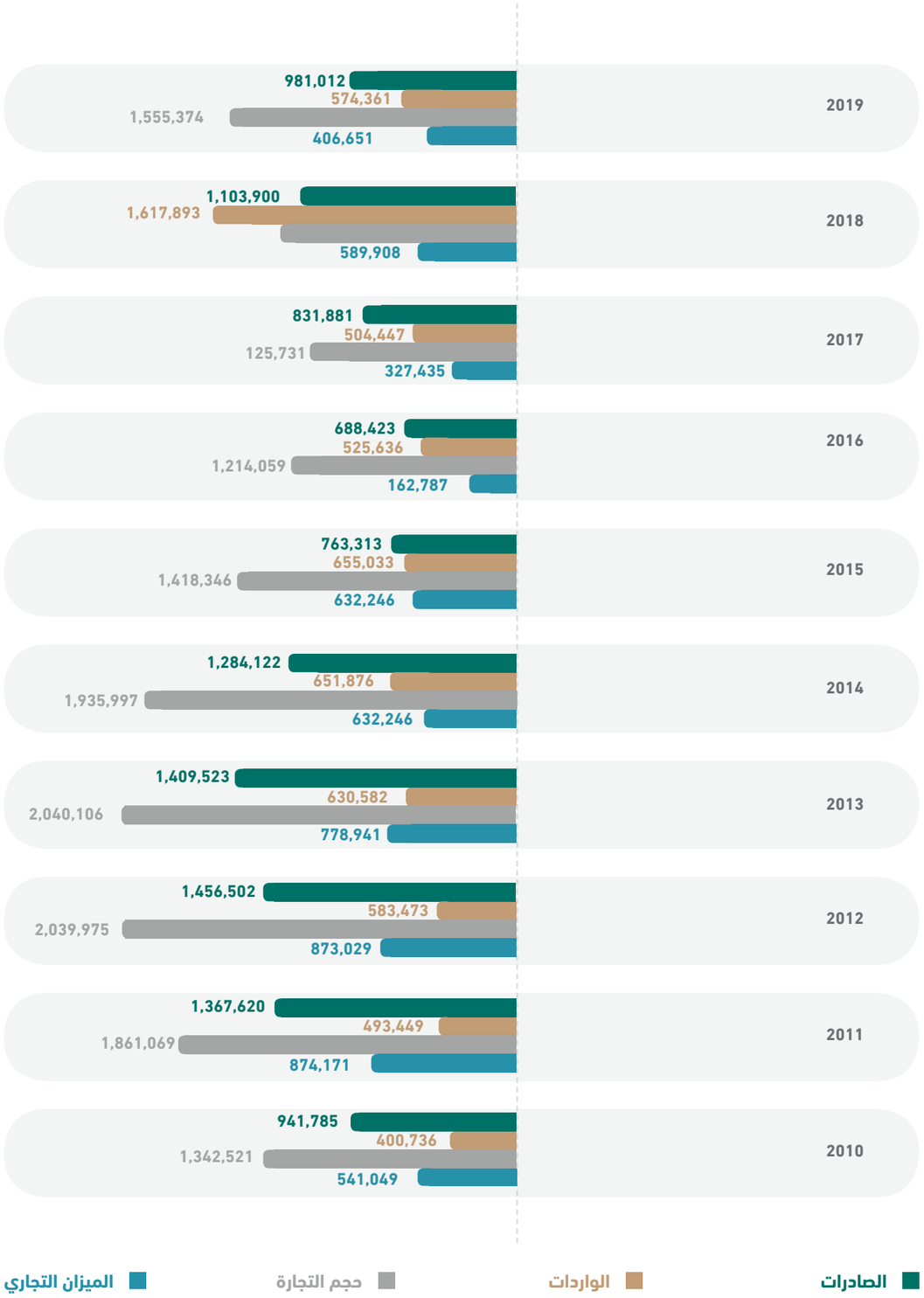

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء

صادرات المملكة
(النفطية – غير النفطية)

فئة الصادرات	2019	نسبة التغير عن العام السابق
الصادرات النفطية		
الصادرات (مليون ريال)	751,828	%-13
الحصة من إجمالي الصادرات	76.6	-
الصادرات غير النفطية		
الصادرات (مليون ريال)	229,184	%-2.66
الحصة من إجمالي الصادرات	23.4	-
إجمالي الصادرات	981.012	%-11

الصادرات
(مليون ريال)

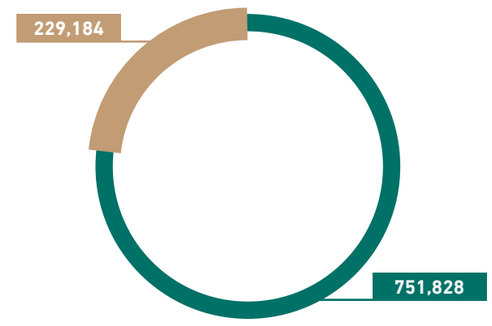

الحصة من إجمالي الصادرات

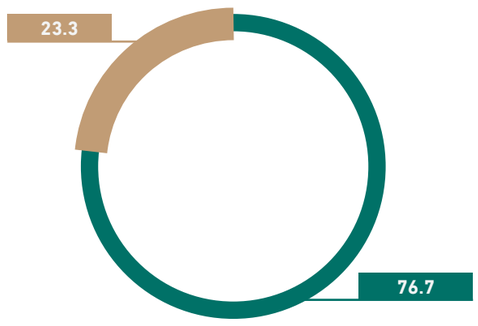

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء

نسبة الصادرات غير البترولية للواردات

السنة	الصادرات غير البترولية Non-oil Exports	الواردات Imports	نسبة الصادرات غير البترولية للواردات (%) Ratio of Non-oil Exports to Imports (%)
Year	القيمة (مليون ريال) / (Million Riyals)		
2010	134,610	400,736	33.6
2011	176,568	493,449	35.8
2012	190,952	583,473	32.7
2013	202,443	630,582	32.1
2014	217,030	651,876	33.3
2015	189,901	655,033	29.0
2016	177,694	525,636	33.8
2017	193,479	504,447	38.4
2018	235,458	513,993	45.8
2019	229,184	574,361	39.9

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

لوحة مؤشرات التجارة الخارجية

مجالات التجارة

الخدمات

الميزان التجاري (2019 – مليار ريال)

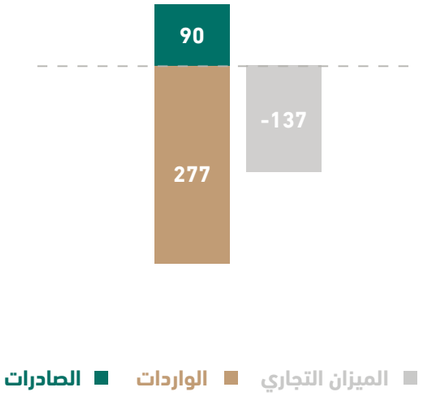

السلع

واردات غير نفطية (2019 – مليار ريال)

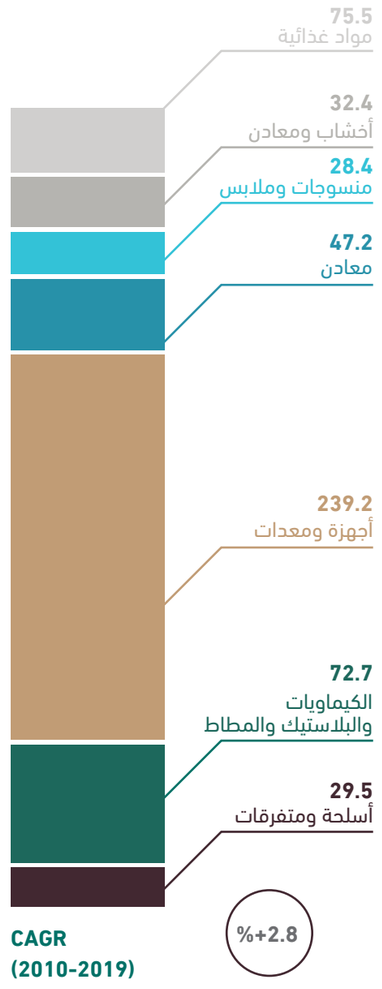

صادرات غير نفطية (2019 – مليار ريال)

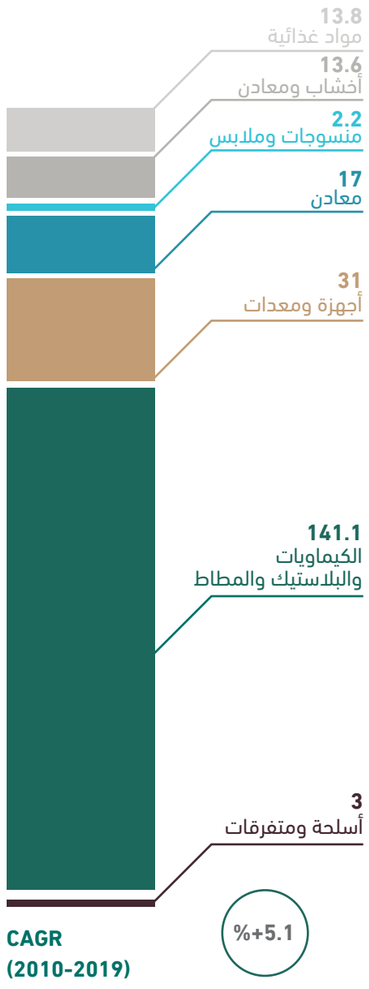

الميزان التجاري (2019 – مليار ريال)

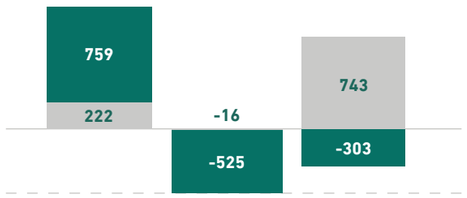

المصدر: تحليل الخبراء

*(CAGR) يرمز لمعدل النمو السنوي المركب

المصدر: تحليل الخبراء

*(CAGR) يرمز لمعدل النمو السنوي المركب

الشركاء التجاريين للمملكة لعام 2019م (مليون ريال)

#	الدولة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الميزان التجاري
		القيمة	القيمة	القيمة	القيمة
1	الصين	179,668	105,471	105,571,3	74,197
2	الهند	100,703	24,849	125,552	75,854
3	اليابان	100,365	25,366	125,731	74,999
4	كوريا الجنوبية	78,155	15,504	93,659	62,651
5	الإمارات	50,608,6	39,806	90,414,6	10,802,6
6	الولايات المتحدة الأمريكية	49,023	71,023	120,046	-22,000
7	سنغافورة	32,735	6,240	38,975	26,495
8	هولندا	27,478	8,627	36,105	18,851
9	البحرين	27,177	6,426	33,603	20,751
10	تايوان	26,363	4,260	30,623	22,103

أهم التكتلات التجارية	واردات	صادرات نفطية	صادرات غير نفطية
الاتحاد الأوروبي	134	103	25
مجلس التعاون الخليجي	55	38	51
الدول العربية	21	30	29

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء
المصدر: منظمة التجارة العالمية، تحليل الخبراء

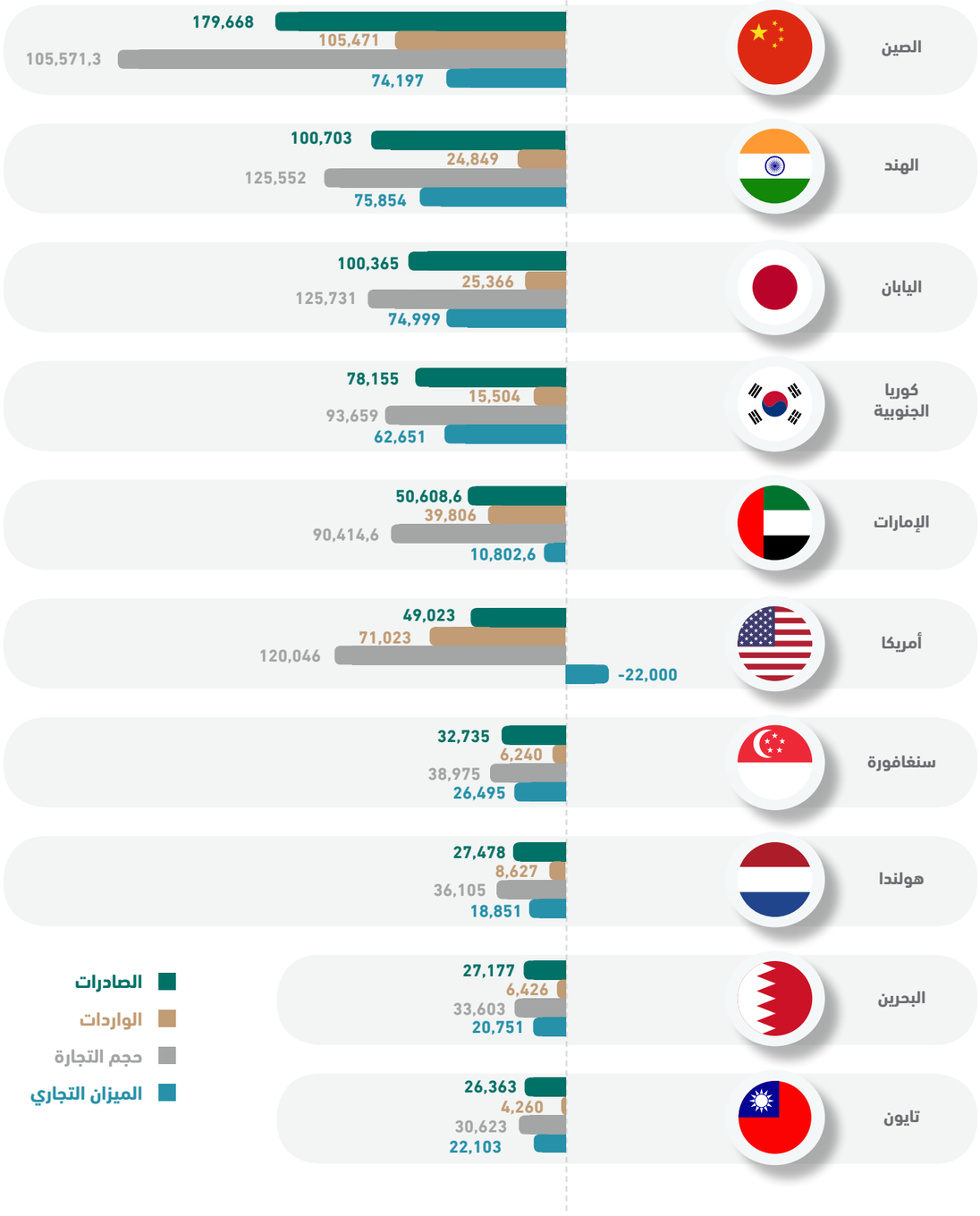

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء

المراكز الدولية

تيسير التجارة

تيسير التجارة (منظمة OECD)	65 /163 م 2019	79 /163 م 2015
التجارة عبر الحدود (World Bank)	86 /190 م 2019	69 /190 م 2014

قيود التجارة

تقييد تجارة الخدمات الرقمية (منظمة OECD)	44 /46 م 2019	37 /46 م 2014
الحواجز الجمركية وغير الجمركية (EIU)	23 /61 م 2018	10 /61 م 2014
تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر (منظمة OECD)	69 /70 م 2018	60 /70 م 2014

إجمالي أداء التجارة

المؤشر الفرعي للتجارة الدولية الكتاب السنوي للتنافسية العالمية (IMD)	42 /63 م 2019	52 /63 م 2017
مركز المملكة في الاستيراد عالمياً	33 م 2019	
مركز المملكة في التصدير عالمياً	25 م 2019	

1. إجمالي الناتج المحلي الاسمي لعام 2019 | 2. المرتبة الأولى تصنف فيه المملكة العربية السعودية
المصادر: GASTAT، OECD، World Bank؛ تقرير EIU ، IMD ، ICC ، سهولة ممارسة الأعمال 2020 ، تحليل الخبراء

التجارة في الخدمات والسلع 2019م

تجارة السلع في المملكة، 2016- 2019 (مليار ريال سعودي)

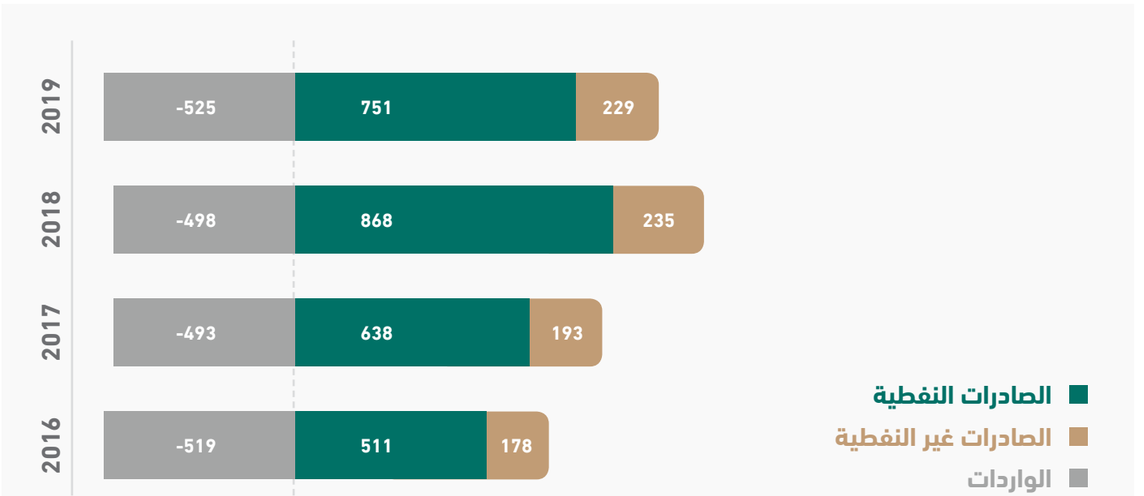

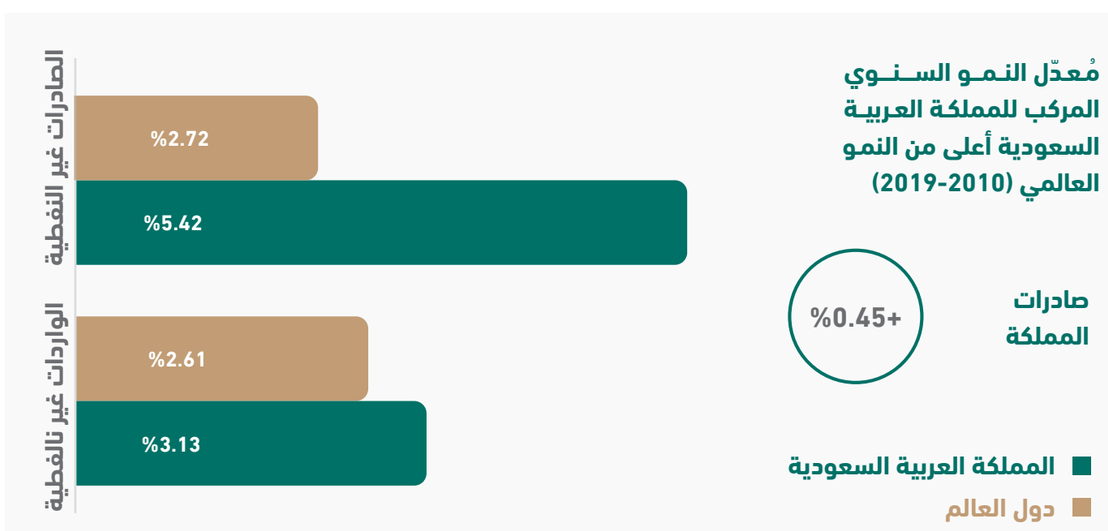

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء، تحليل الخبراء

تحليل التجارة غير النفطية في المملكة لعام 2019 (مليون ريال سعودي)

أكبر السلع المصدرة		أكبر السلع المستوردة	
اسم السلعة	القيمة	اسم السلعة	القيمة
المنتجات المعدنية	754,961	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	120,291
لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	72,834	عربات طائرات،بواخر، ، ومعدات نقل مماثلة	118,264
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	69,552	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	53,854
عربات طائرات،بواخر، ، ومعدات نقل مماثلة	22,605	معادن عادية ومصنوعاتها	48,896
معادن عادية ومصنوعاتها	16,869	منتجات نباتية	31,124
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	12,104	منتجات صناعة الأغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل تبغ وأبدال تبغ مصنعة	27,399
منتجات صناعة الأغذية، مشروبات سوائل كحولية وخل تبغ وأبدال تبغ مصنعة	5,782	مواد نسجية ومصنوعات من هذه المواد	22,732
لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، أحجار كريمة أو شبه كريمة ،معادن ثمينة	5,740	لدائن ومصنوعاتها، مطاط ومصنوعاته	20,568
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	5,687	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	19,508
عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليلوزية أخرى	2,556	المنتجات المعدنية	18,021
مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت	2,059	أدوات وأجهزة للبصريات أو للتصوير الفوتغرافي	16,483
تحف فنية،قطع للمجموعات وقطع أثرية	1,976	سلع ومنتجات متنوعة	13,700
مواد نسجية ومصنوعات من هذه المواد	1,874	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت، أحجار كريمة أو شبه كريمة ،معادن ثمينة	13,507
سلع ومنتجات متنوعة	1,635	تحف فنية،قطع للمجموعات وقطع أثرية	10,875
منتجات نباتية	1,564	أسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	9,872
أدوات وأجهزة للبصريات أو للتصوير	1,433	مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت	7,631
شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	850	عجائن من خشب أو من مواد ليفية سليلوزية أخرى	7,151
خشب ومصنوعاته،فحم خشبي،فلين ومصنواته	365	خشب ومصنوعاته،فحم خشبي،فلين ومصنواته	4,751
صلال وجلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء	281	أحذية،أغطية رأس،مظلات مطر	4,100
أسلحة وذخائر، أجزاؤها ولوازمها	207	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية	3,338
أحذية،أغطية رأس،مظلات مطر	81	صلال وجلود خام وجلود مدبوغة وجلود بفراء	2,296

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء

صادرات وواردات المملكة غير النفطية، 2015-2019
(مليار ريال سعودي)

الصادرات غير النفطية 2019م	أهم السلع التي تم تصديرها لعام2019م				الصادرات غير النفطية 2015م
229	73	70	23	17	190
	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	منتجات نباتية	شحوم ودهون حيوانية أو نباتية	منتجات صناعية، الأغذية مشروبات	

الواردات غير النفطية 2019م	أهم السلع التي تم استيرادها لعام2019م				الواردات غير النفطية 2015م
556	120	118	53	48	646
	منتجات نباتية	شحوم ودهون حيوانية أو نباتية	منتجات صناعية، الأغذية مشروبات	منتجات الصناعية الكيماوية	

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء

واردات المملكة حسب فئة الدول
(مليون ريال سعودي)

#	فئة الدول	2019	نسبة التغير عن العام السابق
1	مجلس التعاون الخليجي	55,365	-3
2	الدول العربية	21,378	48
3	دول منظمة التعاون الإسلامي	28,180	23
4	آسيا	202,387	23
5	إفريقيا	6,398	8
6	أستراليا وجزر الباسيفيك	4,591	8
7	أمريكا الشمالية	80,610	5
8	أمريكا اللاتينية	20,114	11
9	الاتحاد الأوروبي	134,817	1.5
10	أوروبا بدون الاتحاد الأوروبي	20,520	18

صادرات المملكة حسب فئة الدول
(مليون ريال سعودي)

#	فئة الدول	2019	نسبة التغير عن العام السابق
1	مجلس التعاون الخليجي	89,283	-13
2	الدول العربية	58,878	13
3	دول منظمة التعاون الإسلامي	52,746	-11
4	آسيا	553,658	-5
5	إفريقيا	24,024	-25
6	أستراليا وجزر الباسيفيك	2,555	-23
7	أمريكا الشمالية	58,453	-45
8	أمريكا اللاتينية	9,577	-15
9	الاتحاد الأوروبي	128,597	-13
10	أوروبا بدون الاتحاد الأوروبي	3,220	-8

المصدر: الهيئة العامة للاحصاء

تجارة الخدمات في المملكة، 2016-2019
(مليار ريال سعودي)

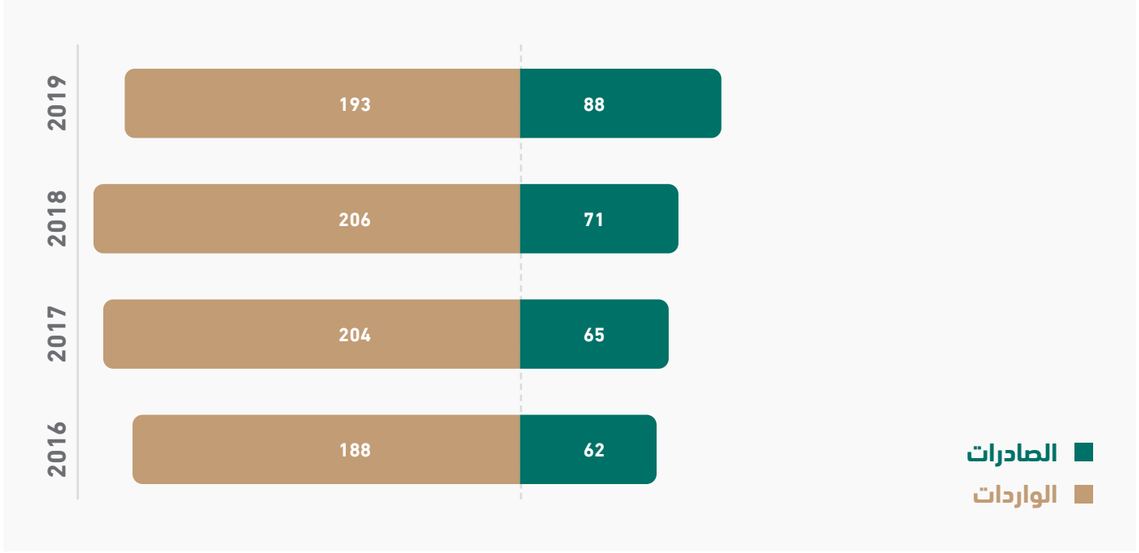

مُعدّل النمو السنوي المركب للمملكة العربية السعودية أعلى من النمو العالمي (2010-2019)

- **45** مركز المملكة عام 2019م في صادرات الخدمات مقارنة بالمركز 51 في 2010م

- **29** مركز المملكة عام 2019م في واردات الخدمات مقارنة بالمركز 17 في 2010م

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء، منظمة التجارة العالمية، تحليل الخبراء

صادرات خدمات المملكة حسب القطاع لعام 2019م
(مليون ريال سعودي)

الخدمات المصدرة		
#	اسم الخدمة	القيمة
1	السفر	61,428
2	النقل	17,779
3	خدمات المعلومات والاتصالات	5,914
4	الخدمات الحكومية	2,674
5	الخدمات المالية	2,293
6	خدمات الأعمال الأخرى	326
7	خدمات التأمين والمعاشات	251
إجمالي صادرات الخدمات		**90,679**

وواردات المملكة حسب القطاعات
(مليون ريال)

الخدمات المصدرة		
#	اسم الخدمة	القيمة
1	الخدمات الحكومية	87,765
2	النقل	63,060
3	السفر	56,737
4	خدمات الأعمال الأخرى	29,786
5	خدمات التشييد والبناء	25,234
6	خدمات المعلومات والاتصالات	6,442
7	خدمات التأمين والمعاشات	6,319
إجمالي واردات الخدمات		**281,148**

المصدر:البنك المركزي، منظمة التجارة العالمية

تقسيم الخدمات في المملكة لعام 2019م
(مليار ريال سعودي)

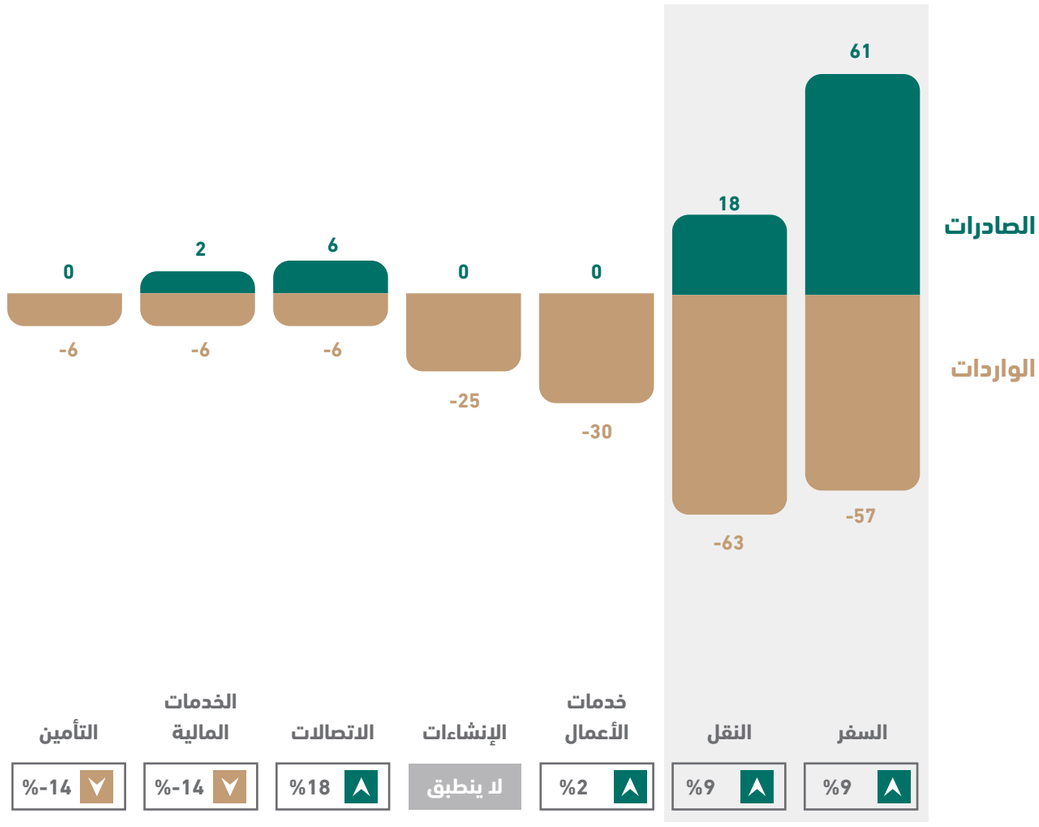

معدل النمو السنوي المركب في الصادرات لعام 2010-2019

المصدر:البنك المركزي، منظمة التجارة العالمية

أعلى 5 خدمات حصة من الناتج المحلي الإجمالي

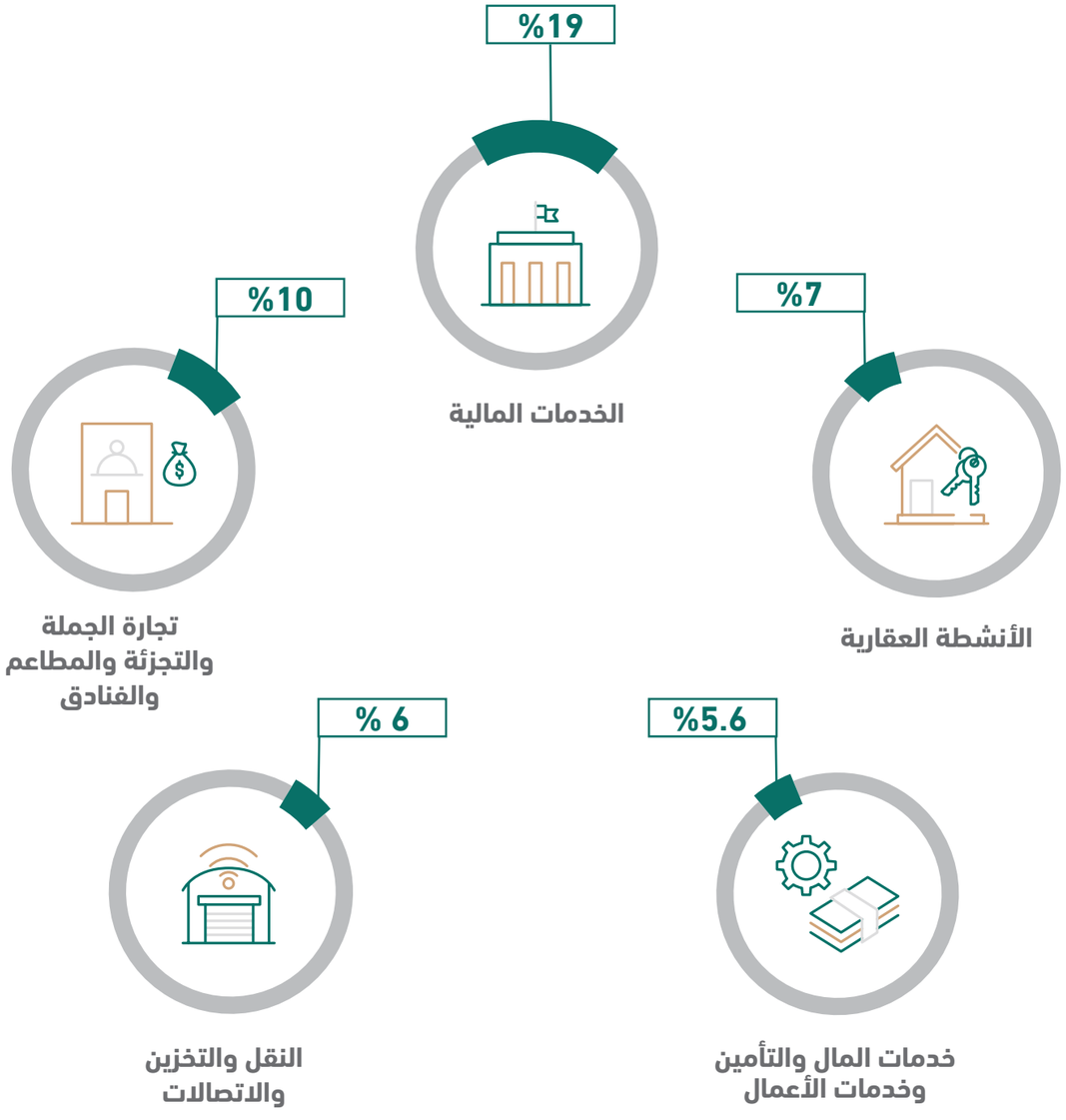

*(CAGR) يرمز لمعدل النمو السنوي المركب

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء، منظمة التجارة العالمية، تحليل الخبراء

صادرات خدمات المملكة العربية السعودية حسب القطاع CAGR 2019-2015

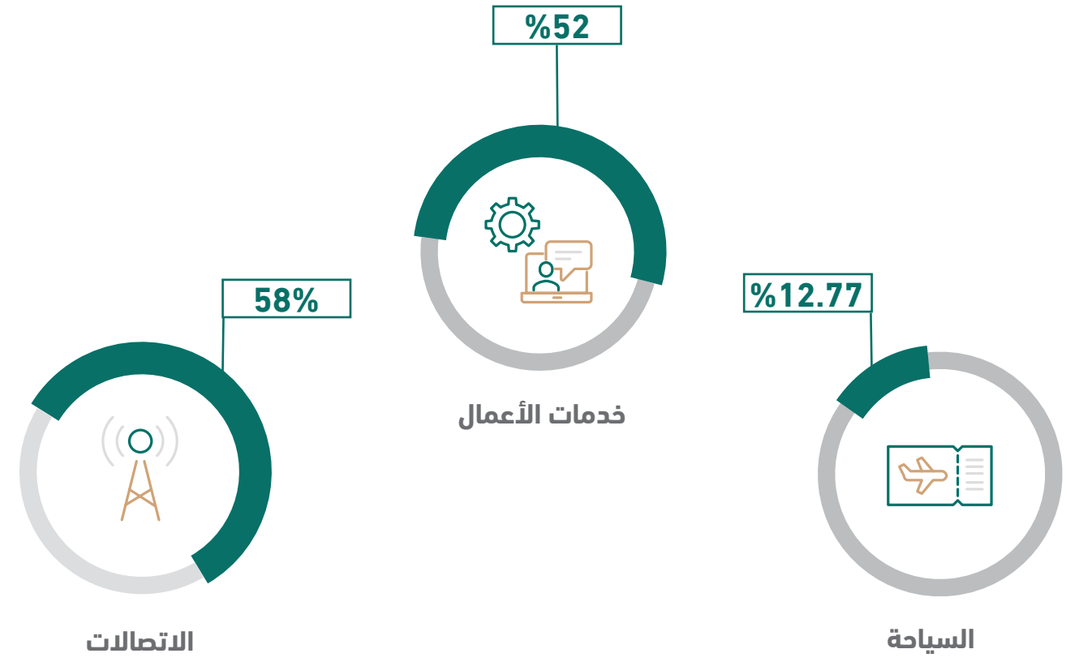

المصدر:البنك المركزي، منظمة التجارة العالمية

واردات خدمات المملكة العربية السعودية حسب القطاع CAGR 2019-2015

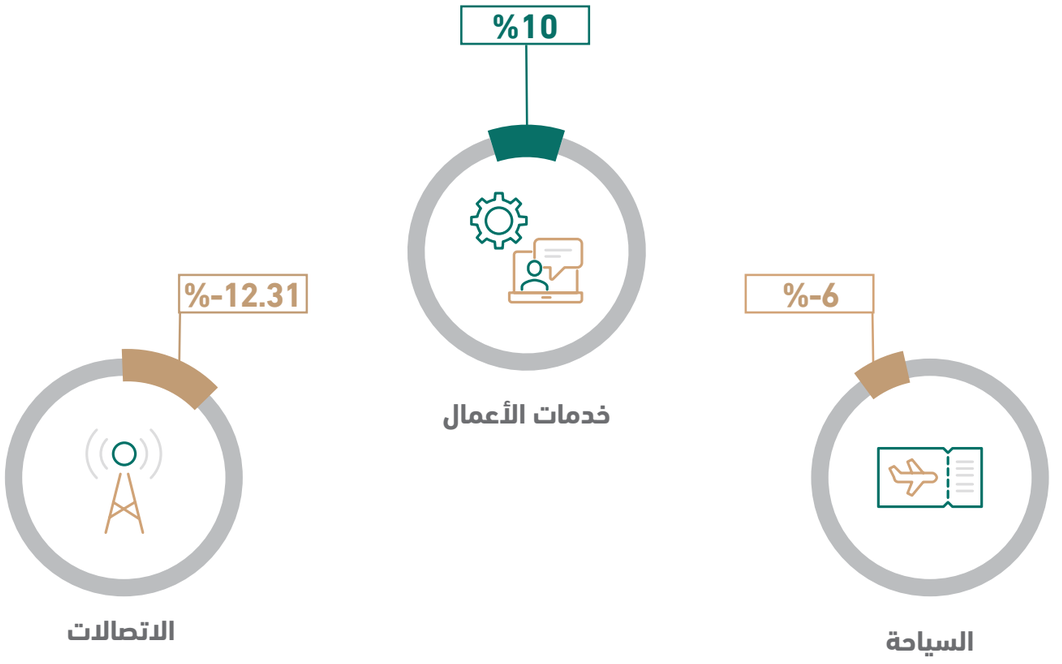

المصدر:البنك المركزي، منظمة التجارة العالمية

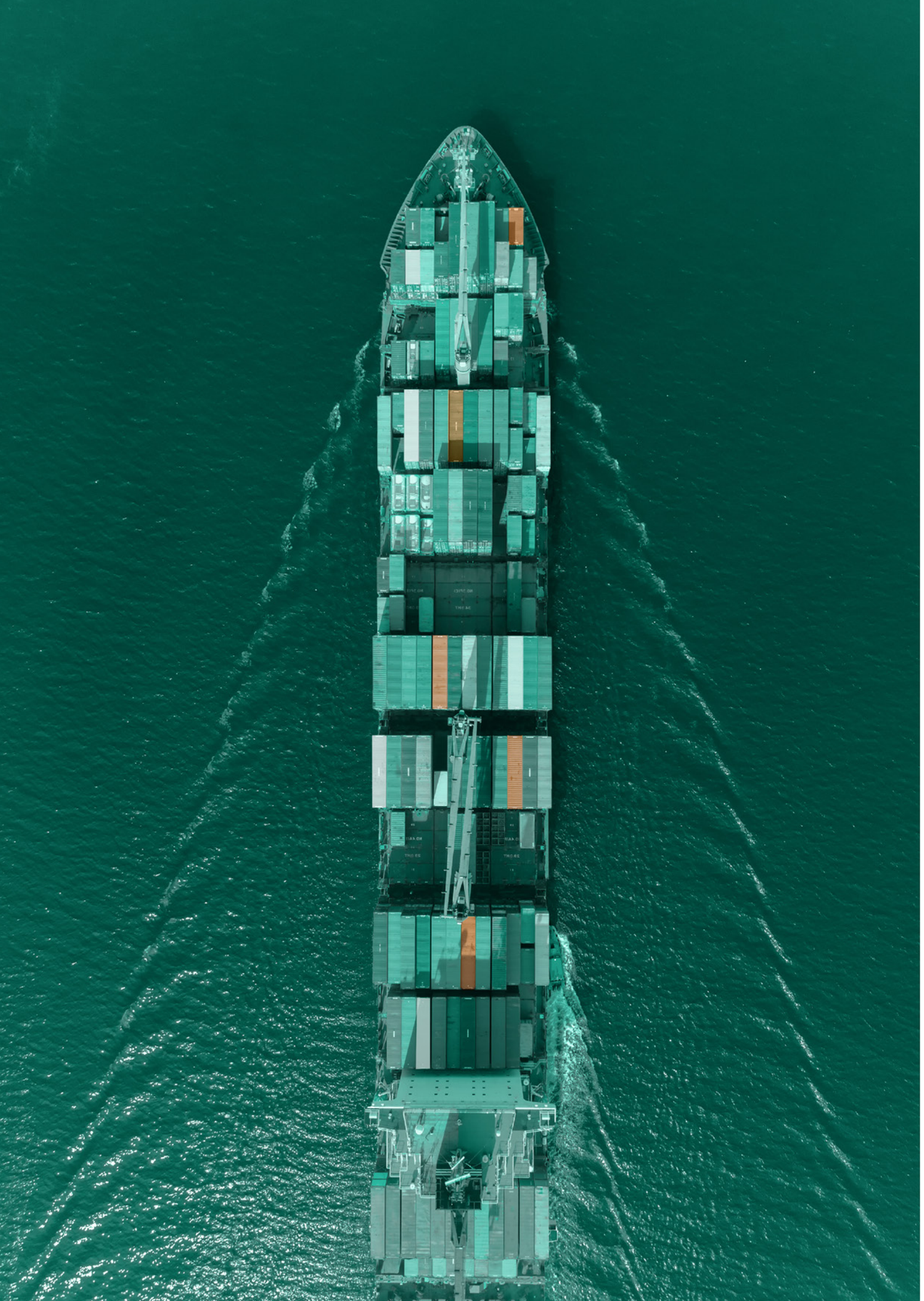

الناتج المحلي الإجمالي حسب الناتج (2019)

1

%56

نسبة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي

2

%12.5

نسبة مساهمة قطاع التصنيع من الناتج المحلي الإجمالي

3

%27.80

نسبة مساهمة قطاع التعدين والمحاجر من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر:الهيئة العامة للإحصاء، منظمة التجارة العالمية، تحليل الخبراء

*(CAGR) يرمز لمعدل النمو السنوي المركب
*تأتي غالبية صادرات الخدمات في المملكة من قطاعي النقل والسفر.

أبرز الإتفاقيات التجارية للمملكة

25 اتفاقية التجارية

19 اتفاقية منظمة التجارة العالمية

1. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارية (جات 1994).
2. اتفاقية الزراعة.
3. اتفاقية إجراءات الصحة والصحة النباتية.
4. اتفاقية العوائق الفنية على التجارة.
5. اتفاقية الإجراءات التجارية ذات الصلة بالاستثمار.
6. اتفاقية مكافحة الإغراق.
7. اتفاقية التقييم الجمركي.
8. اتفاقية الفحص قبل الشحن.
9. اتفاقية قواعد المنشأ.
10. اتفاقية إجراءات تراخيص الاستيراد.
11. اتفاقيات الدعم و الإجراءات التعويضية.
12. اتفاقية الوقاية.
13. اتفاقية تيسير التجارة.
14. الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات.
15. اتفاقية الجوانب التجارية ذات الصلة بالملكية الفكرية.
16. آلية مراجعة السياسات التجارية.
17. تفاهم تسوية المنازعات.
18. اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (عديدة الأطراف).
19. اتفاقية التعريفات الكيماوية المنسقة (عديدة الأطراف).

2 اتفاقية إقليمية

1. الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2. نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(كومسيك).

4 اتفاقيات تجارة حرة

1. اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وسنغافورة.

2. اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورابطة التجارة الحرة الأوربية (الافتا).

3. اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.

4. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية.

263 اتفاقية ذات صلة بالتجارة

263 اتفاقية ذات صلة بالتجارة

1. تشمل اتفاقيات و مذكرات تفاهم و برامج تعاون وما في حكمها مع عدد (114) دولة.

3

إنجازات ومشاريع الهيئة

الموظفين وبرامج التدريب والتطوير

في إطار حرص وتوجه الهيئة العامة للتجارة الخارجية لتوفير الأدوات الأساسية لمنسوبيها للقيام بالمهام والأعمال المكلفين بها على أكمل وجه، بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم الفنية والإدارية، فقد تم الاتفاق مع مجموعة البنك الدولي (WBG) بالشراكة مع معهد التجارة الدولي (WTI) بتدريب 40 موظفاً عن بعد خلال العام 2020، كما قدمت الهيئة إلى أعضاء الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه ومنسوبيها الدورات التدريبية ذات العلاقة بالمفاوضات بالتعاون مع المنظمات الدولية ومن أبرزها الجهات الآتية:

- منظمة التجارة العالمية.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- جامعة الدول العربية والبنك الدولي.
- معهد التجارة العالمية التابع لجامعة بيرن ومنظمة التجارة العالمية.

وفيما يلي، بيانات موظفي الهيئة العامة للتجارة الخارجية لعام 2020م:

	عدد الموظفين	نسبة الموظفات الإناث	نسبة التوطين
المقر الرئيسي	124	%27	%94
الملحقيات بالخارج	77	%18	%66
إجمالي عدد الموظفين			201

العلاقات الدولية والملحقيات التجارية

عن الوكالة

تتولى وكالة الهيئة للعلاقات الدولية والملحقيات التجارية العمل على تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية ورفع الميزان التجاري الغير نفطي للمملكة، وتسعى إلى تمكين القطاع الخاص من النفاذ للأسواق الخارجية، والإشراف على مجالس الأعمال الدولية المشتركة، وإدارة اللجان الحكومية المشتركة التي تترأسها الهيئة ومتابعة مخرجاتها، وإدارة شؤون زيارات الوفود الرسمية الدولية.

الملحقيات التجارية:

كما تتولى الوكالة الإشراف على الملحقيات التجارية المعنية بتمثيل المملكة في الدول ضمن تغطيتها، وتعمل الملحقيات التجارية على:

- **تحفيز نفاذ الصادرات السعودية.**
- **جذب الاستثمارات الأجنبية الى المملكة بالتنسيق مع الجهات المعنية.**
- **تسهيل أعمال القطاع الخاص.**
- **المشاركة في الفعاليات والمعارض في البلد المضيف.**
- **إعداد الأبحاث والتقارير الاقتصادية اللازمة.**
- **تمكين الوصول للفرص التجارية والاستثمارية في تلك الدول بما يتوائم مع مستهدفات المملكة.**

تغطية الملحقيات التجارية :

ولقد تم افتتاح ملحقيتين تجاريتين خلال عام 2020م، في مدينة الدار البيضاء في مملكة المغرب وملحقية تجارية في مدينة بغداد في جمهورية العراق وجاري العمل على افتتاح ملحقيات في كلاً من روسيا وألمانيا وأستراليا وجنوب أفريقيا الصادر بشأنها موافقات من المقام السامي الكريم. وتشمل التغطية:

الملحقية التجارية في جنيف

الملحقية التجارية في روما

الملحقية التجارية في واشنطن

الملحقية التجارية في لندن

الملحقية التجارية في اسطنبول

الملحقية التجارية في بيروت

الملحقية التجارية في القاهرة

الملحقية التجارية في بكين

الملحقية التجارية في طوكيو

الملحقية التجارية في نيودلهي

الملحقية التجارية في كوالالمبور

الملحقية التجارية في الرباط
افتُتحت خلال عام 2020م

الملحقية التجارية في اسلام آباد

الملحقية التجارية في بغداد
افتُتحت خلال عام 2020م

الملحقية التجارية في سيئول

أبرز الإنجازات والمشاريع

العلاقات الدولية:

تعزيز العلاقات الدولية وتفعيل اللجان المشتركة:

- شاركت الوكالة في عدد من الاجتماعات خلال العام 2020 بواقع (91) اجتماعات متنوعة تهدف لتعزيز العلاقات الدولية وتفعيل اللجان المشتركة ودراسة المواضيع ذات العلاقة.

- قام معالي المحافظ بزيارة سويسرا وعدد (15) دولة من دول الكاريبي ووسط أمريكا والمتمثلة بكل من (انتيغوا وباربودا، سانت كيتس ونيفيس، غويانا، سورينام، جامايكا، سانت لوشيا، باربادوس، غرينادا، ترينيداد، بيليز، جمهورية الدومينيكان، الدومنيكا، سان فينسنت والغرنادين، هايتي، كوستاريكا) وذلك لحشد التأييد لمرشح المملكة وتعزيز العلاقات الثنائية للمملكة مع تلك الدول وبحث فرص تنميتها.

اللجان الوزارية المشتركة مع الدول الأجنبية:

شاركت الوكالة في عدد (3) اجتماعات تحضيرية لتعزيز وتفعيل دور اللجان الوزارية المشتركة مع الدول الأجنبية.

برامج تعاون / اتفاقيات / خطط تنفيذية:

أبرمت الهيئة العامة للتجارة الخارجية عدد من مذكرات التفاهم وبرامج التعاون خلال العام 2020م, مع عدد من الدول، وفقاً للآتي:

- اتفاقية برنامج التعاون التجاري بين المملكة وجمهورية جيبوتي.
- اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن الإنشاء المتبادل للممثليات التجارية.
- خطة العمل لبرنامج التعاون في المجال التجاري والاستثماري بين الهيئة العامة للتجارة الخارجية ووزارة التجارة الإندونيسية.

الـزيـارات الدولية:

عملت الوكالة لإعداد وتحديث عدد (199) ملفًا وتقريرًا اقتصادياً عن العلاقات الدولية والاقتصادية بين المملكة والدول المختلفة خلال عام 2020م.

المنتديات والمؤتمرات:

شاركت الهيئة في عدد (3) منتديات ومؤتمرات خارجية لتعزيز العلاقات الدولية، وفقاً للآتي:

- مشاركة الملحقية التجارية لدى الهند في قمة الشراكة الافتراضية الهندية.
- المشاركة في منتدى التعاون العربي الياباني بالقاهرة.
- المشاركة في وفد توقيع اتفاقية تسوية المنازعات التجارية في سنغافورة.

اللقاءات مع السفراء والوفود الزائرة:

قامت الهيئة العامة للتجارة الخارجية بالتنظيم والمشاركة في عدد من اللقاءات المنعقدة مع عدد من سفراء الدول في المملكة بواقع (54) لقاءً.

المساهمة في حل الصعوبات التي تواجه الصادرات:

ساهمت الهيئة بتمكين نفاذ الصادرات والاستثمارات السعودية في الخارج، من خلال الآتي:

- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لحل الصعوبات التي تواجه الصادرات واستثمارات القطاع الخاص السعودية في الخارج بواقع عدد (72)حالة بالتنسيق مع جهات ذات العلاقة.

- تزويد القطاع الخاص بمعلومات عن الفرص الاستثمارية والتجارية وأكبر المصدرين والمستوردين لقطاع الاعمال في الخارج.

إطلاق مبادرة الترويج للمنتجات السعودية بقطاع الأغذية في جمهورية سنغافورة، بالاتفاق مع وزارة التجارة السنغافورية لوضع رفوف دعائية للمنتجات السعودية في المراكز التجارية السنغافورية.

مجلس التنسيق السعودي العراقي

أبرز منجزات مجلس التنسيق السعودي العراقي خلال عام 2020م

- انعقاد اجتماع مرئي بين صاحب السمو الملكي الأمير/ محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع -حفظه الله- ودولة السيد/ مصطفى الكاظمي رئيس مجلس الوزراء في جمهورية العراق.
- انعقاد الدورة الثالثة والرابعة لمجلس التنسيق السعودي العراقي.
- التنسيق والمشاركة في عدد (3) زيارات لبغداد لوفود رسمية سعودية شملت القطاع الخاص.
- الموافقة وبدء تفعيل خطة العمل المشتركة والمكاسب السريعة.
- تدشين منفذ جديدة عرعر وبدء التبادل التجاري بين البلدين،
- تدشين وبدء أعمال الملحقية التجارية في بغداد.
- انعقاد أول مجلس أعمال سعودي عراقي في التاريخ بين البلدين.
- انعقاد أول ملتقى أعمال سعودي عراقي في العراق بين البلدين، برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء.
- إنشاء مركز الشركات السعودية في العراق لتنمية الصادرات السعودية.
- توقيع اتفاقيتين بين الصندوق السعودي للتنمية وجمهورية العراق.
- افتتاح بنك التجارة العراقي (TBI) في مدينة الرياض.

علاقات القطاع الخاص ومجالس الأعمال:

الإشراف على مجالس الأعمال:

تطوير واعتماد اللائحة التنظيمية لمجالس الاعمال السعودية الأجنبية وبدء تطبيقها، وأبرز ما تضمنته تمكين إنشاء المجالس الإقليمية واعداد المجالس لخططهم التنفيذية لتنمية العلاقات الاقتصادية مع تلك الدول.

تعزيز الشراكة في التجارة الخارجية والبرامج التوعوية:

- عقد عدد (20) ورشة عمل لتوعية القطاع الخاص باتفاقيات التجارة الحرة في الخدمات بين الدول العربية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية للقطاع الخاص.
- عقد عدد (12) ورشة عمل لتوعية القطاع الخاص بالتعاون مع وكالة المعالجات التجارية بالهيئة للتعريف والتوعية بالمعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، مكافحة الدعم، الوقاية من الزيادة في الواردات).
- العمل على فتح قنوات التواصل بين الملاحق التجارية السعودية في الخارج وخاصة الدول التي لها مجلس أعمال، من خلال اجتماعات دورية ربع سنوية، وقد تم عقد عدد (15) اجتماع.

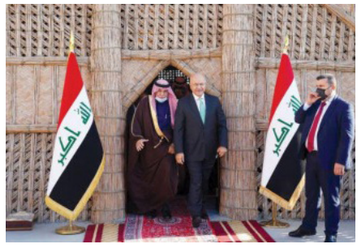
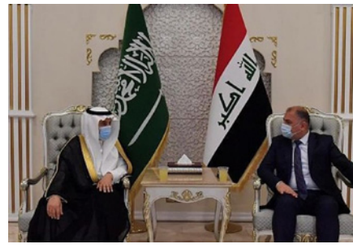

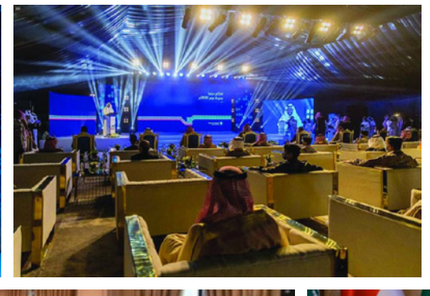

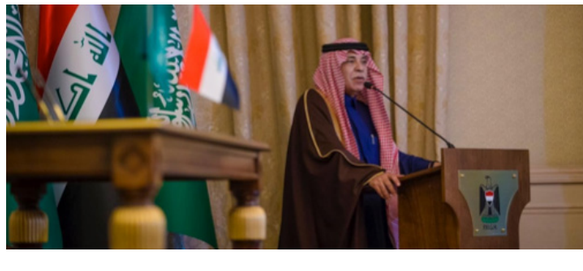

نقل صوت القطاع الخاص:

تعزيز مشاركة القطاع الخاص ومجالس الأعمال في صنع القرارات، وعكس وجهات النظر في السياسات والاتفاقيات التجارية والاستثمارية؛ وذلك من خلال مشاركة الاستبيانات الدورية مع القطاع الخاص والأخذ بمرئياته في إبرام الاتفاقيات التجارية.

قنوات التواصل مع القطاع الخاص:

تم الانتهاء من نظام إدارة علاقات العملاء للهيئة (CRM) وإطلاقه، كما تم إنشاء بريد إلكتروني لدعم القطاع الخاص (Buisness_support@gaft.gov.sa).

إنجازات الملحقيات التجارية:

- تم افتتاح ملحقيتين تجاريتين خلال عام 2020م، في مدينة الدار البيضاء في مملكة المغرب وملحقية تجارية في مدينة بغداد في جمهورية العراق.
- البدء بإجراءات تأسيس عدد (4) ملحقيات تجارية، وذلك بالتنسيق والمواءمة مع الجهات ذات العلاقة.
- متابعة قضايا المعالجات التجارية في ملحقية نيودلهي المرفوعة ضد المملكة لاجمالي عدد (5) قضايا خلال العام 2020م.
- استقطاب استثمارات نوعية إلى المملكة العربية السعودية:

- نجاح الملحقية التجارية في سيؤول باستقطاب شركة "**هيونداي سي سكوير**" للمستلزمات الطبية، وذلك لإنشاء مصنع في المملكة للمستلزمات الطبية، ويقدر حجم هذا الاستثمار بمبلغ وقدره ثلاثين مليون دولار أمريكي، ويوفر 250 فرصة عمل وظيفية في المملكة، وقد تم إحالتها لوزارة الاستثمار لإكمال اللازم، كما تم عمل العديد من الاجتماعات الافتراضية بين الشركة ووزارة الاستثمار والجهات السعودية ذات العلاقة.
- نجاح الملحقية في سيؤول باستقطاب شركة **"كوريا ميديكال لاب الطبية"** لإقامة استثمار لها في المملكة، وقد تمت إحالتها إلى وزارة الاستثمار وقامت الشركة بزيارة المملكة والاجتماع مع وزارة الاستثمار وتوقيع الشركة الكورية لاتفاقية مع ريفا السعودية للتطوير.
- الملحقية التجارية في بكين قامت بمساعدة شركة معادن في حل شكواها على الشركة الصينية؛ مما نتج عنه تجنب خسارة شركة معادن لما يقارب الـ 150 مليون ريال.
- عملت الملحقيات التجارية خلال 2020م، على التنسيق والمواءمة؛ وذلك من خلال التواصل والاجتماعات الدورية مع هيئة تنمية الصادرات السعودية ووزارة الاستثمار لتحقيق المستهدفات.

المستهدفات السنوية المحققة للملحقيات التجارية:

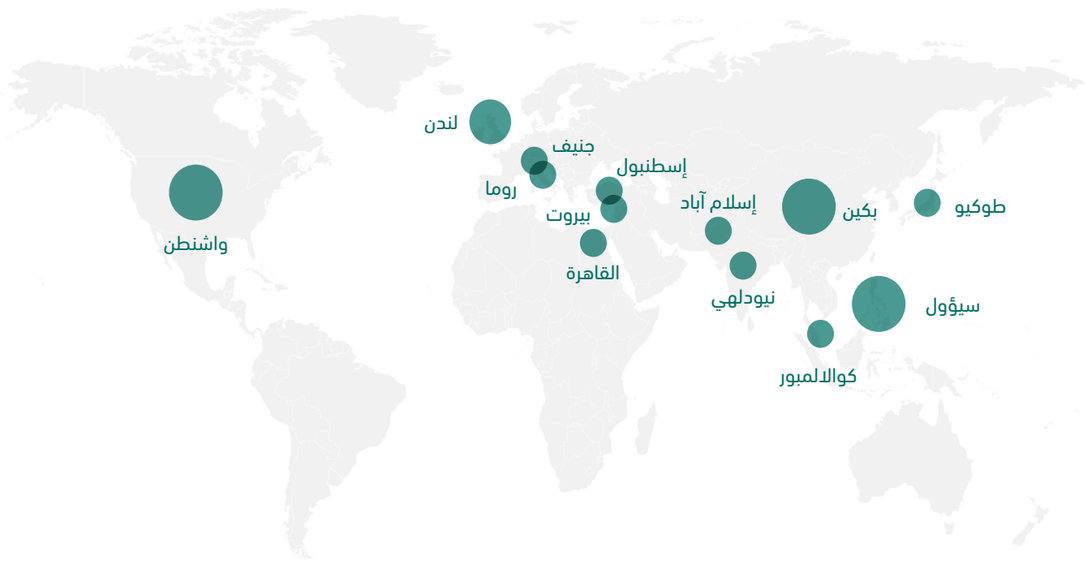

962	الزيارات للقطاع الخاص	442	الزيارات للجهات الحكومية
94	الإحالات الصادرة للهيئة العامة للاستثمار (سابقاً)	137	الفعاليات والمؤتمرات
717	الاجتماعات المنعقدة في الملحقيات	291	التواصل مع مجالس الأعمال
240	الإحالات الصادرة لهيئة تنمية الصادرات	80	الدراسات والأبحاث والتقارير

* ملاحظة: يوجد ربط إلكتروني بين الهيئة العامة لتنمية الصادرات السعودية والملحقيات التجارية؛ وذلك من خلال منصة إلكترونية لإحالة الفرص التصديرية من الملحقيات التجارية.

المعالجات التجارية

عن الوكالة

تتولى وكالة الهيئة للمعالجات التجارية مهام حماية الصناعة المحلية في المملكة من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة والوقاية من الضرر الناتج عن الزيادة في الواردات عبر فرض تدابير ضد هذه الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، وذلك عبر آليات المعالجات التجارية في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهي اتفاقية مكافحة الإغراق واتفاقية الدعم والتدابير التعويضية واتفاقية الوقاية.

كما تتولى تمثيل المملكة بهذا الشأن في منظمة التجارة العالمية واللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة بالتجارة في التجارة الدولية بالأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وتقدم الهيئة للمصدّرين والمنتجين في المملكة المشورة والمساعدة والبرامج والأدلة التوعوية في تحقيقات وموضوعات المعالجات التجارية.

أبرز الإنجازات والمشاريع

- **إنهاء عدد (5 تحقيقات) ضد الصادرات السعودية في المعالجات التجارية دون فرض رسوم أو تدابير معالجات تجارية (الإغراق، الدعم، الوقاية)، قد شاركت المملكة فيها وقدمت دفوعها القانونية، متضمنة التنسيق وتقديم الدعم اللازم للقطاع الخاص المعني وفقاً للجدول الآتي:**

م	نوع التحقيق	الدولة	المنتج	تاريخ الانتهاء
١	مكافحة الإغراق	الهند	مونو إيثيلين جلايكول (MEG)	6 ابريل 2020م
٢	مكافحة الدعم	الهند	مونو إيثيلين جلايكول (MEG)	٢٢ ابريل 2020م
٣	مكافحة الإغراق	الهند	ثنائي إيثيلي الهكسانول	١١ نوفمبر 2020م
٤	وقاية	الهند	الفينيول	13 ابريل 2020م
٥	وقاية	الأردن	شيبس البطاطس	12 مايو 2020م

التحقيقات والتدابير في إطار مجلس التعاون الخليجي لعام 2020م

- فرض تدابير ورسوم نهائية لمكافحة الإغراق ضد واردات دول مجلس التعاون من منتج السيراميك من الهند والصين، ومنتج الإسمنت الوارد من إيران.
- بدء تحقيق مكافحة الإغراق ضد الواردات من خلائط الألمنيوم المصدرة من الصين، وصدور التقرير الأولي الخاص بهذا التحقيق.

توعية القطاع الخاص بالمعالجات التجارية

- **إعداد وتقديم عدد (12) ورشة عمل التوعية بالمعالجات التجارية (مكافحة الإغراق، مكافحة الدعم، الوقاية من الزيادة في الواردات).**
- **عمل الهيئة على اعداد أدلة توعوية موجة للقطاعيين الخاص والعام وذلك بما يشمل اعداد عدد (4) أدلة وعدد (4) انفوجرافيك للموضوعات الآتية:**

- تعريف عام عن المعالجات التجارية.
- تعريف عن مكافحة الإغراق.
- تعريف عن مكافحة الدعم والتدابير التعويضية.
- تعريف عن الوقاية من الزيادة في الواردات.

الدفاع عن صادرات المملكة في تحقيقات المعالجات التجارية

■ تقديم دفوع وتعليقات وملاحظات المملكة القانونية في عدد من التحقيقات ضد صادرات المملكة على النحو التالي:

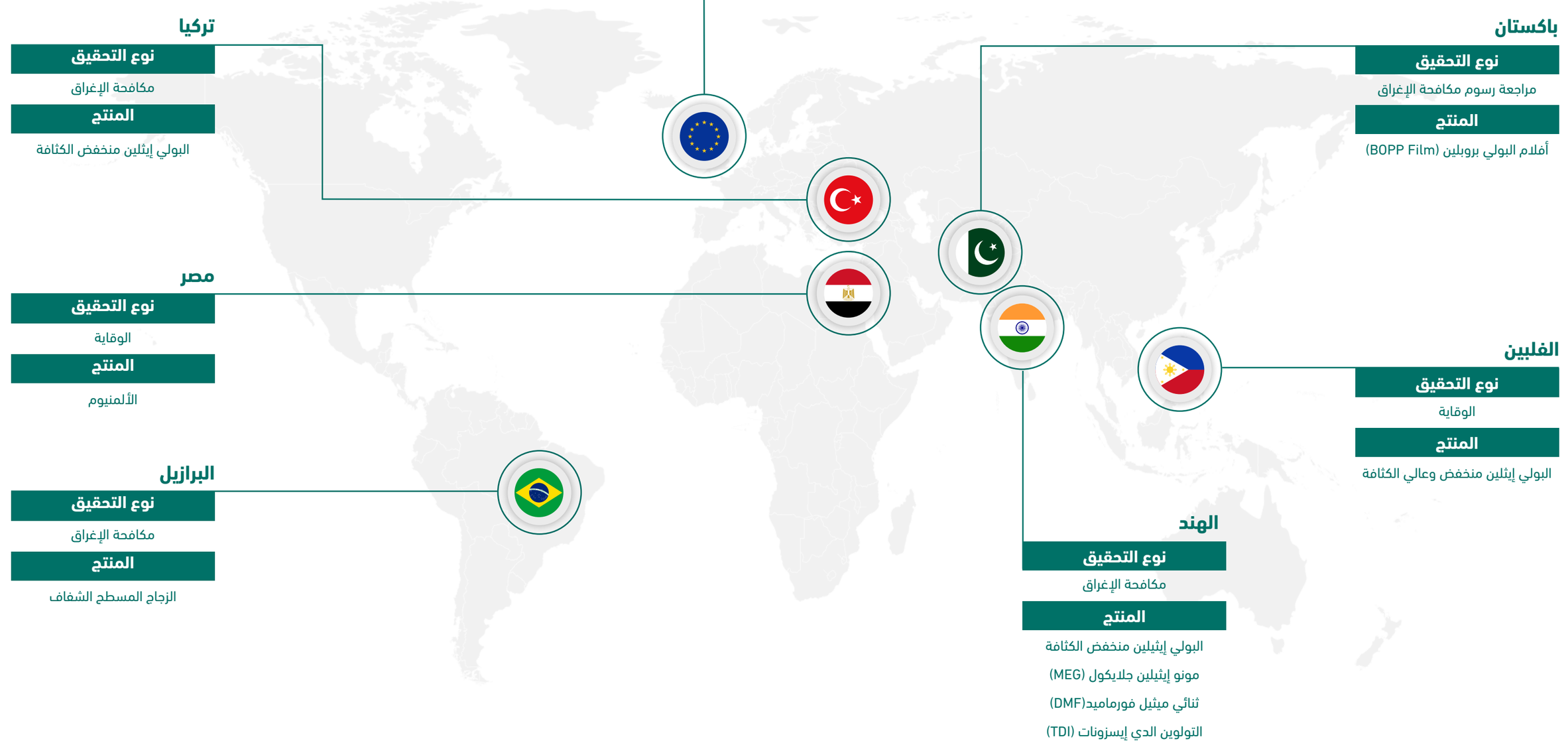

باكستان

نوع التحقيق

مراجعة رسوم مكافحة الإغراق

المنتج

أفلام البولي بروبلين (BOPP Film)

المفوضية الأوروبية

نوع التحقيق

مكافحة الإغراق

المنتج

مونو إيثلين جلايكول

تركيا

نوع التحقيق

مكافحة الإغراق

المنتج

البولي إيثلين منخفض الكثافة

مصر

نوع التحقيق

الوقاية

المنتج

الألمنيوم

البرازيل

نوع التحقيق

مكافحة الإغراق

المنتج

الزجاج المسطح الشفاف

الفلبين

نوع التحقيق

الوقاية

المنتج

البولي إيثلين منخفض وعالي الكثافة

الهند

نوع التحقيق

مكافحة الإغراق

المنتج

البولي إيثيلين منخفض الكثافة

مونو إيثيلين جلايكول (MEG)

ثنائي ميثيل فورماميد(DMF)

التولوين الدي إيسزونات (TDI)

المنظمات والاتفاقيات الدولية

عن الوكالة

تعمل وكالة الهيئة للمنظمات والاتفاقيات الدولية على تعزيز وتعظيم استفادة المملكة من النظام التجاري متعدد الأطراف والاتفاقيات الإقليمية والتجارية ومنها اتفاقيات التجارة الحرة من أجل النفاذ إلى الأسواق والحد من العوائق التي تواجه الصادرات السعودية، وتتضمن مهام وكالة المنظمات والاتفاقيات الدولية الآتي:

- تمثيل المملكة في منظمة التجارة العالمية، والقيام بالمهمات والاختصاصات المتعلقة بذلك ومنها متابعة تنفيذ التزامات ومراجعة السياسات التجارية للمملكة والدول الأعضاء في المنظمة، ومتابعة قضايا فض المنازعات التجارية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والعمل على تنسيق المواقف والسياسات مع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

- الإشراف على مهمات الفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية المنبثقة منه، وتنسيق واعتماد العروض والمواقف التفاوضية والموضوعات ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية.

- تمكين صادرات المملكة واستثماراتها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية، والعمل على فتح أسواق جديدة لها وإزالة المعوقات الخارجية التي تواجهها، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.

- الإسهام في توعية القطاعين (الحكومي والخاص) بالفرص والتزامات المملكة في التجارة الخارجية يطرأ عليها من تطورات.

- تمثيل المملكة والتفاوض ومتابعة تنفيذ الالتزامات في الموضوعات التجارية في إطار لجان مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمات الدولية الاخرى مثل الاونكتاد والبنك الدولي ومركز التجارة الدولية. بالإضافة إلى بمتابعة التوصيات والقرارات الصادرة عنها.

- رئاسة مجموعة عمل التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين.

- إدارة مكتب مقاطعة إسرائيل.

- الاستفادة من البرامج التي توفرها المنظمات الدولية في تطوير وتأهيل الكوادر البشرية.

ويرتبط بالهيئة مكتب المندوب الدائم للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية، حيث يعمل وفد المملكة الدائم بتمثيل المملكة لدى المنظمة التي تضم (164) دولة عضو، وتعظيم مكاسب المملكة والدفاع عن مصالحها والمشاركة في بناء نظام تجاري عالمي مستقر وشفاف يخدم مصالح المملكة. ويقوم الوفد بعقد اللقاءات الدورية مع المدير العام للمنظمة لغرض اطلاعه على التطورات وشرح السياسات التي ترسمها المملكة، كما يشارك الوفد في التحضير للمؤتمر الوزاري لوزراء التجارة الذي ينعقد كل عامين، بالإضافة إلى المشاركة في الاجتماعات الوزارية المصغرة الدورية. كما يساهم الوفد في مناقشات ومفاوضات المجالس الرئيسية في المنظمة وهي: (المجلس العمومي ومجلس تجارة الخدمات ومجلس التجارة في السلع ومجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية واللجان التابعة لها والتي تزيد على (25) لجنة منها اجتماعات مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وهيئة تسوية المنازعات).

ويتطلب ذلك إجراء الدراسات الفنية اللازمة وإعداد التقارير والتواصل للتعبير عن مواقف المملكة من القضايا المطروحة في المنظمة، وإعداد وتقديم المداخلات في تلك الاجتماعات، ثم اعداد التقارير لموافاة الهيئة بها. كذلك يقوم الوفد الدائم بالتواصل مع سفراء الدول الأعضاء في المنظمة لإيصال وجهات نظر المملكة وجهودها في المساهمة في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، والمشاركة الدائمة في المناسبات التي تعقدها المنظمة أو سفراء الدول ذات العلاقات التجارية المتميزة، كما تترأس المملكة تنسيق مجموعة الدول العربية لدى منظمة التجارة العالمية وتقوم بتنسيق الاجتماعات وتمثيل المجموعة وإعداد المداخلات وتقديمها عنها.

أبرز الإنجازات والمشاريع

■ رفع الرسوم الجمركية لعدد (575) سلعة بتاريخ 20 يونيو 2020م

وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية ممثلة في كلاً من وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وزارة التجارة، وزارة المالية، مركز تنمية الإيرادات غير النفطية.

■ تطبيق إجراءات تتوافق مع مبدأ المعاملة بالمثل على واردات الدول التي تفرض تدابير أو إجراءات على صادرات المملكة، والتي لا تتوافق مع التزامات تلك الدول في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

■ الانتهاء من اعداد خطة تنفيذية لعام 2020م، لتعزيز تنافسية الصناعة الوطنية من الممارسات الغير العادلة والضارة بالتجارة الدولية تتضمن الحلول المناسبة لمعالجة تلك التحديات التي تواجه الصناعة السعودية وصادرات المملكة في الاسواق الخارجية وبدء العمل عليها مع الجهات المعنية.

■ تحديد الأولويات للمنتجات من السلع والخدمات وتحديد الأسواق ذات الأولوية وتحليل أهم الأسواق لتمكين النفاذ إليها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

■ إعداد دراسة مراجعة الاتفاقيات التجارية للمملكة وذات الصلة بالتجارة، ووضع خطط تنفيذية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات ذات الأولوية.

■ معالجة مجموعة من العوائق التجارية للقطاع الخاص السعودي مع دول العالم في إطار المنظمات الدولية لتمكين استدامة وتنوع سلاسل الامداد.

■ إطلاق تراخيص الاستيراد وتطبيقها من قبل الجهات المعنية.

■ إنضمام المملكة الى البيان الذي تم تقديمه كوثيقة رسمية إلى منظمة التجارة العالمية بشأن "الاستجابة لوباء كوفيد -19 بالتجارة المفتوحة والتي يمكن التنبؤ بها في المنتجات الزراعية والغذائية".

■ إنضمام المملكة الى وثيقة البيان بشأن "عدم فرض قيود على الصادرات على الأغذية المشتراه لأغراض إنسانية غير تجارية من قبل برنامج الغذاء العالمي (WFP)"، والذي تشرف عليه منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

■ البدء بالمراجعة الثالثة للسياسات التجارية للمملكة

حيث نظمت الهيئة سلسلة من الاجتماعات الفنية التي جرى عقدها منذ بداية إجراءات المراجعة في مارس 2020م بين الفريق السعودي المختص والذي تترأسه الهيئة ويضم في عضويته ممثلي (42) جهة حكومية معنية بسياسات التجارة والاستثمار بالمملكة العربية السعودية وخبراء سكرتارية المنظمة، وحيث تم مراجعة وتنقيح تقرير سكرتارية المنظمة، وإعداد تقرير الحكومة، والتي يتم الانتهاء منها خلال الربع الأول لعام 2021م.

■ اعتماد حوكمة وآلية عمل جديدة للفريق التفاوضي السعودي والفرق الفنية التفاوضية المنبثقة منه.

■ تحديد أولويات التفاوض بناءً على الجدوى الاقتصادية واعداد المواقف التفاوضية مع الدول والتجمعات الاقتصادية لإبرام اتفاقيات تجارة حرة، وترتيب أولوياتها وتحديد مدى الاثر على الاقتصاد السعودي، وتزويد مجلس التعاون بها والاتفاق على أولويات التفاوض لعام 2021م.

■ تتلخص جهود الهيئة لدعم ترشيح المملكة معالي المستشار بالديوان الملكي أ. محمد بن مزيد التويجري لتولي منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية وصولاً للمرحلة قبل النهائية وفقاً للآتي:

- القيام بجميع الترتيبات مع منظمة التجارة العالمية وتقديم أوراق الترشيح للمنظمة.
- الاجتماع ومخاطبة الدول والمنظمات الدولية لحشد التأييد، وذلك من خلال اجتماعات معالي وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة ومعالي المحافظ مع نظرائهم في الدول الاعضاء للمنظمة.
- إعداد وتنفيذ خطة وبرنامج وأولويات الترشح.
- حشد الدعم والتأييد لمعالي المرشح من قبل مكتب المندوب الدائم على مستوى رؤساء البعثات الدائمة في جنيف والمجموعات والتكتلات الاقليمية لدى المنظمة.
- زيارة معالي المحافظ عدد من الدول وذلك لحشد التأييد لمعالي المرشح.
- عقد اجتماعات مع سفراء دول العشرين في المملكة.

إنجازات وفد المملكة الدائم لدى منظمة التجارة العالمية لعام 2020م

- **تعيين سعادة الأستاذ/ صقر بن عبدالله المقبل ممثلاً دائماً للمملكة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف.**

- **رئاسة تنسيق مجموعة الدول العربية لدى المنظمة في جنيف:**

  - تنسيق اجتماعات على مستوى سفراء الدول العربية في المنظمة لبحث عدد من الموضوعات التفاوضية المهمة للمجموعة.
  - تنسيق اجتماعات على مستوى الخبراء لبحث الموضوعات التفاوضية وبلورة المواقف المشتركة.
  - التنسيق مع قسم الانضمام في المنظمة لبحث تطورات انضمام الدول العربية الساعية للانضمام.
  - حشد الدعم والتأييد من قبل الدول للموضوعات والمقترحات المشتركة.

- **الإعداد والمشاركة في اجتماع وزراء التجارة والاقتصاد على هامش منتدى دافوس.**

- **الإعداد والمشاركة في اجتماع وزراء التجارة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.**

- **إجراء الدراسات الفنية اللازمة وإعداد التقارير والتواصل للتعبير عن مواقف المملكة من القضايا المطروحة في المنظمة وإعداد وتقديم المداخلات في تلك الاجتماعات والتي بلغ عددها (224) اجتماع خلال العام 2020م، وإعداد التقارير اللازمة.**

- **تواصل رئيس البعثة مع سفراء الدول الأعضاء في المنظمة لإيصال وجهات نظر المملكة وجهودها في المساهمة في النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف.**

- **مشاركة المملكة في المفاوضات عديدة الأطراف في المنظمة وفقاً للآتي:**

مبادرة المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

مبادرة قواعد التنظيم المحلي في التجارة في الخدمات

مبادرة التجارة الإلكترونية

مبادرة تيسير الاستثمار من أجل التنمية

- **تقديم اهتمامات المملكة والرد على ما يتم رفعه من ملاحظات واهتمامات عن المملكة حيث تم رفع عدد (10) اهتمامات تجارية محددة من قبل بعض الدول الأعضاء في المنظمة، وعقدت بعثة المملكة في المنظمة (5) اجتماعات ثنائياً خلال السنة مع وفود الدول الأعضاء لمناقشة الاهتمامات التجارية.**

المشاركة في الطاولة المستديرة الصينية التاسعة للاحتفال بالذكرى الخامسة عشر لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية:

– حيث تم تسليط الضوء على تجربة المملكة في الانضمام للمنظمة ودعم المملكة للنظام التجاري متعدد الاطراف وكذلك دعم الدول الساعية للانضمام لا سيما العربية والاسلامية منها، ومدى استفادة المملكة من انضمامها للمنظمة، ورؤية المملكة الطموحة 2030، كما تم تسليط الضوء على ترأس المملكة لمجموعة العشرين لعام 2020م، والقرارات الصادرة من المجموعة التي من شأنها تعزيز الاقتصادات وانعاشها في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19).

قضايا تسوية المنازعات في المنظمة:

– الدفاع عن مصالح المملكة في القضايا المطروحة في هيئة تسوية المنازعات ضد المملكة من خلال اعداد استراتيجية للتعامل معها ودراسة الدعاوى المرفوعة واعداد الردود القانونية عليها والاجابة على الأسئلة المطروحة من قبل فريق التحكيم، بالإضافة الى عقد سلسلة لقاءات مع عدد من سفراء الدول في المنظمة والذين دخلت دولهم كطرف ثالث في القضايا بما يخدم مصالح المملكة. وتمثيل المملكة في الجلسات الرئيسية واعداد البيانات والردود المكتوبة وفحص وتفنيد الادعاءات واستعراض للحجج والدفوع القانونية التي تعزز موقف المملكة وتؤكد سلامة الاجراءات التي اتخذتها. واعداد الملخصات التنفيذية المتعلقة بها، وحيث تبلورت الجهود بأسقاط فريق التسوية (5) ادعاءات من أصل (6) ادعاءات على المملكة.

– رفع التقارير الدورية بمستجدات القضايا للهيئة العامة للتجارة الخارجية.

– مراجعة الأنظمة والقوانين السعودية ذات العلاقة والتعديلات التي طرأت عليها، والتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة داخل المملكة بشأن المستندات والأدلة المقدمة من هذه الجهات، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية لتقديمها لفريق التحكيم.

– متابعة الوفد لـ (6) قضية مطروحة في هيئة تسوية المنازعات والتي أنشئت لها هيئات تحكيم حيث دخلت المملكة في هذه القضايا كطرف ثالث.

– توضيح موقف المملكة تجاه القضايا المطروحة في اجتماعات هيئة تسوية المنازعات وصياغة واعداد البيانات سواء التي تقدمها المملكة بشكل فردي أو في بيان مشترك مع بعض الدول التي تجمعها مع المملكة مصالح مشتركة.

في نطاق رئاسة المملكة لمجموعة العشرين

ملخص تنفيذي للمنجزات في نطاق مجموعة العشرين

- **إطلاق مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة العالمية.**
- **اعتماد إجراءات مجموعة العشرين قصيرة وطويلة المدى والبيان الختامي لوزراء التجارة والاستثمار.**
- **المبادئ الإرشادية للسياسات الدولية لمجموعة العشرين بشأن تعزيز القدرة التنافسية الدولية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.**
- **تقرير بأفضل ممارسات دول الأعضاء والدروس المستفادة بشأن التجارة في الخدمات – المناطق الاقتصادية الخاصة.**
- **بيان مجموعة العشرين حول المساعدة الفنية للاستثمار.**
- **إعداد ونشر عدد (2) تقرير خلال رئاسة المملكة لمجموعة عمل التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين وفقاً للآتي:**
  1. تقرير قياس أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التجارة والاستثمار الدوليين.
  2. تقرير عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأطر جذب الاستثمار للدول النامية والأقل نمواً.

- **صدور البيان الختامي لوزراء التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين متضمناً (5) مقترحات للتعاون والتنسيق المشترك في المجالات التالية:**
  1. التنوع الاقتصادي والتجاري في الخدمات.
  2. التنوع الاقتصادي والتجاري في المناطق الاقتصادية الخاصة.
  3. تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
  4. تقوية وتعزيز قدرات ترويج الاستثمار العالمي.
  5. التطورات في التجارة والاستثمار الدولي.

البيان الختامي لقادة دول مجموعة العشرين

22-12 نوفمبر 2020م

التجارة والاستثمار:

إن دعم النظام التجاري متعدد الأطراف الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق بيئة تجارية واستثمارية حرة وعادلة وشاملة وغير تمييزية وشفافة ومستقرة يمكن التنبؤ بها، وإلى جانب ذلك نسعى إلى إبقاء أسواقنا مفتوحة. وسنواصل العمل لضمان تكافؤ الفرص لتعزيز بيئة أعمال مواتية. ونؤيد إجراءات مجموعة العشرين لدعم التجارة والاستثمار العالميين في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا المستجد. كما ندرك المساهمة التي قدمتها مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة العالمية من خلال توفير فرصة إضافية لمناقشة وإعادة تأكيد الأهداف والمبادئ الأساسية للنظام لتجاري متعدد الأطراف وإظهار دعمنا السياسي المستمر للإصلاحات الضرورية لمنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك في الفترة التي تسبق المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. وندرك الحاجة إلى تعزيز استدامة ومرونة سلاسل الإمداد الوطنية والإقليمية والعالمية التي تدعم دخول الدول النامية والدول الأقل نمواً في النظام التجاري بشكل مستدام، ونتشارك في هدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل، بما في ذلك من خلال زيادة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في التجارة والاستثمار الدوليين. وندرك أن المشكلات الهيكلية في بعض القطاعات، مثل فائض الإنتاج، تسبب أثراً سلبياً.

خمس أولويات لمجموعة عمل التجارة والاستثمار خلال رئاسة المملكة لمجموعة العشرين سنة 2020م

1. التطورات الحالية للتجارة والاستثمار العالمية، بالإضافة إلى فيروس كورونا (كوفيد -19)
2. تعزيز تنافسية المنشآت المتناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة
3. مسارات التنوع الاقتصادي تحديداً التجارة في الخدمات والمناطق الاقتصادية الخاصة
4. تقوية الاستثمار العالمي
5. مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة العالمية

الاجتماع الأول لمجموعة عمل التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين

الموضوع	محاور النقاش
التطورات الحالية للتجارة والاستثمار العالمية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة منظمة التجارة العالمية ومبادرة الرياض لمستقبل المنظمة	ناقش الأعضاء البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة للتجارة والاستثمار وبعض مخاوفهم فيما يتعلق بعمل منظمة التجارة العالمية. كما شدد الأعضاء على استعدادهم لاعتماد تدابير للتخفيف من آثار تفشي COVID-19 على تدفقات التجارة والاستثمار. وأعرب الأعضاء عن إجماعهم على المضي قدماً والعمل بشكل مشترك في إطار مبادرة الرياض بشأن مستقبل منظمة التجارة العالمية.
تعزيز تنافسية المنشآت المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة العالمية	أبدى الأعضاء اهتمامهم بتأثير الاضطراب التكنولوجي على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وكذلك دمج المشروعات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في سلاسل الامداد.
مسارات التنوع الاقتصادي تحديداً التجارة في الخدمات والمناطق الاقتصادية الخاصة	تم التركيز بشكل خاص على دور الخدمات في التنويع الاقتصادي، كما شدد الأعضاء عل أهمية قطاع الخدمات في تعزيز تمكين المرأة. وتم طرح وجهات نظر مختلفة حول برامج المناطق الاقتصادية الخاصة وحول المبررات التي تقوم بها الدول التي تنفذ مثل هذه البرامج والدول التي لا تعمل بها.
تقوية الاستثمار العالمي	ناقش الأعضاء فجوة الاستثمار في البلدان النامية والأقل نمواً والحاجة إلى مزيد من التعاون لحسين المساعدة التقنية لدعم تدفقات الاستثمار لهذه البلدان.

إطلاق مـبادرة الرياض حول مستقبل منظمة التجارة العالمية

8-9 مارس 2020م

نبذة عن مبادرة الرياض لمستقبل منظمة التجارة العالمية

نشأة فكرة مبادرة الرياض لمستقبل منظمة التجارة العالمية

تأتي المبادرة امتداداً لتوجيهات قادة مجموعة العشرين في بياناتهم الختامية في السنوات الثلاث الماضية بضرورة الإصلاح لمنظمة التجارة العالمية لتحسين وظائفها.

هدف المبادرة

وضع آلية عمل لمناقشة مستقبل منظمة التجارة العالمية للخمس وعشرين عاماً القادمة دون الخوض في مناقشة إصلاحات المنظمة والموضوعات التفاوضية ذات الصلة الجاري التفاوض بشأنها في إطار المنظمة.

محاور النقاش

تتمحور المناقشات في تبادل الآراء لإيجاد رؤية استراتيجية للدول الأعضاء بمجموعة العشرين لتعزيز دور التجارة الهام في دفع النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، اضافة الى تحديد المبادئ المشتركة بين أعضاء مجموعة العشرين حول النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال مناقشات عامة رفيعة المستوى. وتقديم الدعم السياسي من قبل مجموعة العشرين للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية.

مخرجات مبادرة الرياض لمستقبل منظمة التجارة العالمية

التأكيد على وجود إرادة سياسية ودعم للجهود الإصلاحية القائمة بالمنظمة من خلال مشاركة التقرير النهائي غير الرسمي وغير الملزم عن نتائج مناقشات مبادرة الرياض حول مستقبل منظمة التجارة العالمية ونقاط التوافق والاختلاف بين الأعضاء مع المجلس العمومي لمنظمة التجارة العالمية وذلك بعد اعتماده من قبل وزراء التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين وتضمين هذا المخرج بإعلان قادة مجموعة العشرين.

الاجتماع الوزاري الاستثنائي الأول لمجموعة العشرين

عقد وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين اجتماع استثنائي أول، حيث تم من خلاله التأكيد مجدداً والإصرار على التعاون والتنسيق لتخفيف الأثر الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التجارة والاستثمار.

المخرجات:

أجمع وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين على إجراءات مجموعة العشرين لدعم التجارة والاستثمار الدوليين قصيرة وطويلة المدى في الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

الاجتماع الوزاري الاستثنائي الثاني لمجموعة العشرين

افتراضي - 14 مايو 2020م

خلفية عن إجراءات مجموعة العشرين التجارية والاستثمارية لدعم الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أكد وزراء التجارة والاستثمار لدول مجموعة العشرين في اجتماعهم الاستثنائي الثاني في تاريخ 2020/05/14م على التعاون والتنسيق لتخفيف الأثر الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التجارة والاستثمار، والمساهمة في وضع أساس قوي للتعافي الاقتصادي العالمي بحيث يكون مستنداً على نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل. حيث أيد الوزراء "إجراءات مجموعة العشرين لدعم الاستجابة التجارية والاستثمارية لجائحة فيروس كورونا" والتي أعدها فريق مجموعة عمل التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين.

محاور الإجراءات على المدى القصير

والتي صممت لتخفيف أثر الجائحة

الشفافية	تيسير التجارة	دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
تنظيم التجارة	تشغيل الشبكات اللوجستية	

محاور الإجراءات على المدى الطويل

والتي تهدف إلى دعم الإصلاحات اللازمة لمنظمة التجارة العالمية والنظام التجاري متعدد الأطراف

دعم النظام التجاري الدولي	بناء مرونات في سلاسل الإمداد العالمية	تقوية الاستثمار الدولي

اجتماع وزراء التجارة والاستثمار الختامي لمجموعة العشرين

افتراضي - 22 سبتمبر 2020م

اجتمع وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين افتراضياً تحت رئاسة مجموعة العشرين في السعودية وبمشاركة الدول الأعضاء والدول المدعوة وعدد من رؤساء المنظمات الدولية، والذي تم فيه مناقشة آخر التطورات على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار.

اختتم وزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين اجتماعهم ببيان ختامي بهدف تعزيز التعاون في التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين والمتضمن ملخص الرئيس غير الرسمي لمبادرة الرياض حول مستقبل منظمة التجارة العالمي.

التقارير المنشورة في الموقع الرسمي لمجموعة العشرين بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية

الموضوع	محاور النقاش
1 **تقرير قياس أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التجارة والاستثمار الدوليين**	إشارة إلى البيان الوزاري الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء التجارة والاستثمار بمجموعة العشرين بتاريخ 2020/3/30م، والمتضمن مواصلة عمل وزراء التجارة والاستثمار بمجموعة العشرين في مراقبة وتقييم الأثر الناجم عن جائحة كورونا على التجارة، ودعوة المنظمات الدولية إلى تقديم تحليلات معمقة لأثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التجارة والاستثمار على المستوى الدولي وعلى سلاسل القيمة العالمية. **تم إعداد التقرير من قبل منظمة التجارة العالمية WTO وبالتعاون مع كلاً من:** 1. صندوق النقد الدولي IMF 2. مركز التجارة الدولي ITC 3. مجموعة البنك الدولي WBG 4. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD 5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD
2 **تقرير عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأطر جذب الاستثمار للدول النامية والأقل نمواً**	**قياس قدرات وتحديات ترويج الاستثمار والاحتياجات من المساعدة الفنية في الدول النامية والأقل نمواً وإعداد تقرير بالتعاون مع المنظمات الدولية الآتية:** 1. مجموعة البنك الدولي WBG 2. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

إدارة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية

أبرز المشاريع والإنجازات

1. **إعـداد الاسـتراتيجيـة الوطنيـة للتجارة الخارجيـة بـمجالات التجارة المختلفة، ويتضمن ما تم اتخاذه الآتي:**
   - التنسيق والمواءمة مع الجهات ذات العلاقة من القطاعين (الحكومي/ الخاص).
   - دراسة الوضع الراهن في المملكة وفهـم التحديـات والالتزامات الدولية، وتحديد نطـاق الاستراتيجـة ومحاور التركيز و القطاعات ذات الأولوية.
   - تضمين صوت القطاع الخاص لفهم وتقييم الفرص والتحديات، كما تم الأخذ بالاعتبار أولويات الاستراتيجيات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية.
   - المقارنة المعيارية للدول النظيرة.
   - رصد أبرز المتغيرات في الساحة الدولية، ووضع إطار عمل، وتحديد الأهداف الاستراتيجية.
   - تحديد الدول/التكتلات ذات الأولوية.
   - على مستوى الجهات ذات العلاقة تم تضمين كافة المبادرات الحالية ذات العلاقة بالتجارة والمواءمة لأي مبادرات جديدة قد يتم الوصول إليها من خلال الدراسة.
   - إعداد خارطة طريق لتحقيق الأهداف.
   - تحديد مبادرات (مكاسب سريعة/محورية/تمكينية) جديدة بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية على مستوى وطني لمواجهة التحدّيات وتطبيق أفضل الممارسات.
   - وضع مواثيق المبادرات بالتنسيق مع أصحاب المصلحة وتحديد الإطار الزمني والمسؤوليات والميزانيات.

2. **اعداد دراسة جدوى اقتصادية لابرام اتفاقيات تجارة حرة مع عدد (13) دولة وتكتل اقتصادي بمشاركة القطاعين الحكومي والخاص وتحديد أولويات المملكة فيها، وبدء العمل عليها.**

3. **إعداد دراسة لإنشاء وحدة الأبحاث والدراسات الاقتصادية.**

   نظرًا لكون التجارة الخارجية عاملاً ممكنا بشكل متزايد في تحقيق أهداف المملكة، و لدعم ورفـع مستوى جودة اتخاذ القرار في الوقت المناسب تم إعداد دراسة لإنشاء وحدة الأبحاث والدراسات الاقتصادية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، تشمل دراسة النموذج التشغيلي الأنسب لإنشاء وإدارة الوحدة لضمان توافق المخرجات مع الأهداف والقيام بالدراسات والتحاليل والتقارير الاقتصادية الدولية العامة والمتخصصة والنماذج الاقتصادية.

4. **إعداد وتحليل الدراسات والتقارير الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة الدولية ومشاركتها مع الجهات ذات العلاقة.**

جهود الهيئة في التعامل مع آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

نبذة عن جهود الهيئة خلال الجائحة

قامـت الهيئـة العامـة للتجـارة الخارجيـة منـذ بدايـة جائحـة فيـروس كورونـا (كوفيـد-19) لاحتـواء والتقليـل مـن تأثيـرات الجائحـة وتشـكيل الهيئـة لـفريق طـوارئ، والمشـاركة فـي اللجـان المشـتركة وفـرق العمـل الحكوميـة مـع الجهـات المعنيـة لرصـد ومعالجـة التحديـات التـي تواجـه سلاسـل الإمـداد، وتتضمـن تلـك الجهـود الآتـي:

1. **معالجـة مجموعـة مـن العوائـق التجاريـة للقطـاع الخـاص بيـن المملكـة ودول العالـم لتمكيـن اسـتدامة وتنـوع سلاسـل الإمـداد للسـلع (اسـتيراد وتصديـر).**

2. **تسـهيل نفـاذ صـادرات المملكـة وتأميـن الـواردات مـن السـلع الأساسـية والحـد مـن التحديـات التـي تواجهها.**

3. **حصـر ومتابعـة الإجـراءات والمتطلبـات التـي تفرضهـا الـدول وقراراتهـا الداخليـة المؤثـرة علـى سلاسـل الإمـداد ونفـاذ الصـادرات السـعودية، ومعالجـة التحديـات ثنائيـاً معهـا.**

4. **دراسة التدابير المتخذة بشأن حركة الشحن التجاري في المنافذ البرية.**

5. **تسـهيل انسـياب شـحنات السـلع الأساسـية عبـر المنافـذ البريـة لضمـان المرونـة والتعامـل السـلس لاسـتقرار الـواردات مـن السـلع الأساسـية.**

6. **العمـل علـى تقاريـر يوميـة لسلاسـل الإمـداد للسـلع الضروريـة، وتصميـم لوحـة بيانـات لمتابعتهـا ورصـد حركتهـا.**

7. **تحديـد قائمـة بالـدول البديلـة للـدول المصـدرة للسـلع الأساسـية فـي ظـل تفشـي الجائحـة لتجنـب أي تحـدٍ قـد يواجـه سلاسـل الإمـداد.**

8. **تحديد ضابط اتصال من قبل الهيئة في الدول البديلة للتنسيق المباشر.**

9. **المشاركة ضمن لجنة الأمن الدوائي وفريق رصد الإمدادات الغذائية.**

10. **تطوير قاعدة بيانات للرقابة على سلاسل الإمداد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.**

جهود التواصل الدولي

1. من خلال العلاقات الدولية الثنائية، تم التواصل والتنسيق المستمر وفتح خط ساخن مع الجهات المحلية وعدد من الدول (خاصة الدول المجاورة)، بهدف تسهيل حركة واردات وصادرات المملكة والعمل على تذليل العوائق.

2. من خلال الملحقيات التجارية في الخارج، التواصل مع الدول لحل التحديات ورصد الإجراءات والتدابير الدولية الاحترازية والتي من شأنها التأثير على سلاسل الإمداد الغذائية.

3. قيام الملاحق التجارية بإيجاد بدائل توريد للسلع الأساسية والمساهمة في حل تحديات التوريد.

جهود التواصل مع القطاع الخاص

1. تمكين القطاع الخاص (المستوردون) من الوصول إلى قائمة الدول البديلة والمصدرين المحتملين للسلع الأساسية.

2. التعامل والرد على استفسارات وتحديات القطاع الخاص.

3. توعية القطاع الخاص بمستجدات إجراءات وإخطارات الدول حيال الأزمة.

4. الاجتماع والتنسيق مع القطاع الخاص عبر مجلس الغرف السعودية مع كبار مستوردي ومنتجي السلع والموارد الغذائية.

الجهود في إطار المنظمات الدولية

1. منظمة التجارة العالمية:

- إخطار منظمة التجارة العالمية بالإجراءات التي اتخذتها المملكة.
- حصر ومتابعة الإجراءات التي تفرضها الدول عبر اخطاراتها إلى المنظمة.
- تم انضمام المملكة إلى ثلاثة بيانات مشتركة في إطار منظمة التجارة العالمية:
  - البيان الوزاري المشترك حول جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) والنظام التجاري متعدد الأطراف.
  - البيان المشترك بشأن الاستجابة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) بالتجارة المنفتحة والمتوقعة في المنتجات الزراعية والغذائية.
  - بيان مجموعة العمل غير الرسمية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

2. مجموعة العشرين:

ضمن رئاسة الهيئة العامة للتجارة الخارجية لمجموعة عمل التجارة والاستثمار في مجموعة العشرين، تم التوصل إلى البيان الوزاري للاجتماع الاستثنائي الأول والثاني لوزراء التجارة والاستثمار لمجموعة العشرين. والمتضمن اعتماد اجراءات مجموعة العشرين قصيرة وطويلة المدى لدعم التجارة والاستثمار الدوليين للحد من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-) المستجد وتسريع التعافي الاقتصادي لما بعد الأزمة.

3. مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تم عقد اجتماعين استثنائيين لأصحاب المعالي وزراء التجارة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لمناقشة الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والإجراءات المتخذة لضمان تدفق السلع والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين في دول المجلس بشكل منتظم، وتشكيل نقاط اتصال بين دول المجلس بهذا الشأن.

4. جامعة الدول العربية:

الحصول على موافقة بعض الدول العربية بشأن طلب المملكة بقبول شهادات المنشأ المدرج بها الختم والتوقيع إلكترونياً في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فترة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

5. دراسة آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19):

تم إعداد دراسة لآثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد -19) بالشراكة مع عدد (6) منظمات دولية.

5

التحديات ومقترحات التطوير

التحديات ومقترحات التطوير

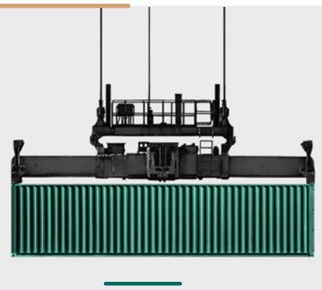

محور الاستراتيجيات والسياسات والبيانات

التحديات	مقترحات التطوير
غياب وجود استراتيجية وطنية معتمدة للتجارة الخارجية.	- اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتجارة الخارجية.
التغيرات والتطورات الاقتصادية في الساحة الدولية ومنها ما تواجهه منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى من تحديات في تطبيق الدول لالتزاماتها.	- تعزيز الموائمة بين الجهات المعنية بمنظومة التجارة الخارجية في المملكة واستراتيجياتها بما يسهم في توحيد المواقف والمرونه في التعامل مع تلك التحديات بما يحقق مصالح المملكة.
لا زالت بعض الاستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة بتجارة المملكة للسلع والخدمات قيد التطوير أو الاعتماد.	- قيام الجهات المعنية بإنهاء إعداد استراتيجياتها الجديدة أو تحديث القائم منها ليتسنى للهيئة خلال مراجعتها الدورية لخطتها التنفيذية في الاستراتيجية تحديث موقف المملكة في المفاوضات التجارية.
محدودية الحصول على بيانات الخدمات حيث لا تسجل بيانات صادرات الخدمات بحسب البلدان.	- تطوير قاعد بيانات وطنية ديناميكية توفر بيانات حية للسلع والخدمات بحسب الدول والقطاعات وتحدث بشكل مباشر لتمكين الجهات المعنية من الاستفادة منها في الدراسات والمواقف التفاوضية.

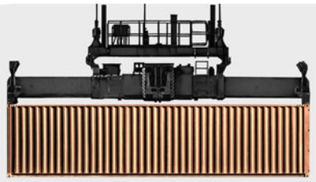

محور الاتفاقيات

التحديات	مقترحات التطوير
ركود المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.	- رفع وزيادة التنسيق بين المملكة والدول الأخرى من خلال الاجتماعات الثنائية والمشاركة في الاجتماعات الدولية ذات العلاقة لحل المعوقات وتقريب وجهات النظر بين الدول سعياً لعودة المفاوضات متعددة الأطراف لسابق عهدها بما يحقق الأهداف المنشودة للمملكة.
اختلاف الاهتمامات الاقتصادية والفترة الزمنية المستغرقة في مفاوضات التجارة الحرة.	- اعتماد آلية وحوكمة للمفاوضات والمواقف التفاوضية بمشاركة دول مجلس التعاون حيث أن المفاوضات تكون بصورة جماعية مع دول مجلس التعاون.

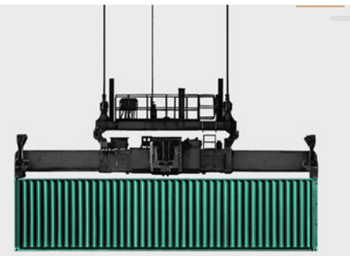

محور الموارد البشرية

التحديات	مقترحات التطوير
محدودية الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات التجارة الدولية.	-تعزيز الجهود لبناء الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات التجارة الخارجية عبر تعزيز برامج التدريب مع المنظمات والمعاهد الدولية واستقطاب الخبرات الدولية.
إيقاف التوظيف وتحديات الميزانية المالية.	-الرفع للجهات المعنية للنظر في احتياج الهيئة من الوظائف الأساسية والهامة لتمكينها من القيام بمهامها المنشأه من أجلها.

محور حماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة

التحديات	مقترحات التطوير
تفعيل وتعزيز منظومة الحماية للمنتجات الوطنية من الممارسات الضارة.	- تطوير وتحسين بعض الانظمة والسياسات التجارية ذات الأثر على تنافسية الصناعة الوطنية في الإطار الداخلي والإقليمي (الدول الخليجية والعربية). وعلى سبيل المثال لا الحصر: اعداد قواعد المنشأ الخليجية، وتعريف المنتج الصناعي وغيرها. - تطوير منظومة الحماية الوطنية لحماية المنتجات من السلع والخدمات من الممارسات الضارة بالتجارة الدولية بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمملكة وبما يتوافق مع التزامات المملكة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية. - إقرار مشروع النظام السعودي للمعالجات التجارية في التجارة الدولية ومن ذلك، النظر في معالجة التداخلات للجان والفرق الوطنية المناط بها مهام بهذا الشأن ويرأسها جهات مختلفة لتكون في لجنة واحدة توحيداً للجهود ولرفع كفاءة أعمالها.

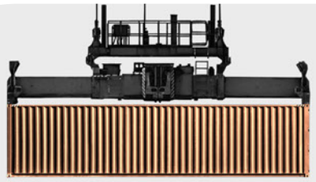

محور القطاع الخاص

التحديات	مقترحات التطوير
محدودية فاعلية التمثيل والمشاركة في ورش العمل من القطاع الخاص.	- رفع مستوى التنسيق وفتح قنوات تواصل مع القطاع الخاص والجهات الحكومية ذات العلاقة والمنظمات الدولية، والتحضير المسبق وجدولة ورش العمل لتعزيز مشاركة القطاع.
ضعف الوعي والإلمام بالالتزام والامتيازات في أدوات التجارة الخارجية.	- توعية القطاع الخاص بالالتزامات والامتيازات من الاتفاقيات التجارية وسبل تعظيم الاستفادة، من خلال ورش العمل والدورات التدريبية والكتيبات التوعوية.
فاعلية مجالس الأعمال المشتركة والتأخر في تشكيلها.	-استمرار الدعم اللازم لمجلس الغرف السعودية لرفع مستوى الاشراف على مجالس الأعمال. - تطبيق الائحة المحدثة لمجالس الأعمال بما يسهم بتعظيم كفاءة وفعالية أعمالها.

الهيئة العامة للتجارة الخارجية
Saudi General Authority of Foreign Trade